الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر (LMD) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التخصص: دراسات مغاربية

الفساد السياسي والحكم الراشد في الجزائر

إعداد الطالبة:

– عمراني أمينة

تحت إشراف الأستاذ

– موكيل عبد السلام

الأستاذ : ولد صديق ميلود..... رئيسا

الأستاذ : بالنور علاء الدين..... مناقشا

الأستاذ موكيل عبد السلام .....مشرفا

السنة الجامعية 2015/2014.

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــاء

يـا رب:

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت.

بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح.

يـا رب:

علمني بأن التسامح هو أكبر مراتب القوة.

وأن الإنتقام هو أول مظاهر الضعف.

يـا رب:

إذا جردتني من المال أترك لي الأمل.

وإذا جردتني من النجاح أترك لي قوة العناد.

حتى أتغلب على الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.

التشكرات

الحمد لله الذي نستعينه و نستهديه حمدا كثيرا في ارشادنا الى خير الطريق وهو طريق النور و العلم الذي اول من دعى اليه نبينا صلى الله عليه و سلم و بعد:

بمناسبة انهاء هذا العمل المتواضع اتقدم بخالص الشكر و التقديرو الاحترام الى الاستاذ الفاضل موكيل عبد السلام بتكرمه علي بالنصائح و الارشادات من اجل انجاز هذا الموضوع .

اتقدم باخلص التشكرات الى الاساتذة المناقشين اللذين منحوني رصيدا معرفيا خلال المسيرة العلمية .

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى من ساعدني في اعداد وطباعة هذه المذكرة و اشكر كل اساتذة قسم العلوم السياسية و عمال المكتبة اللذين قدموا لنا يدالعون والمساعدة وحرصوا على خدمة الطلبة.

كما لا انسى شكري الى الاصدقاء و الزملاء اللذين جمعني بهم طريق العلم

و المعرفة .

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل إعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون

إلـى:

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد صلى الله عليه و سلم

إلـى:

مثل الإبوة الاعلى ..... والدي العزيز

إلـى:

من إرضعتني الحب و الحنان حبيبة قلبي ..... امي الحبيبة

إلـى:

من ربتني و كانت سندا لي والدتي مبروكة و جدتي الغالية

إلـى:

من اظهروا لي ما هواجمل من الحياة اخوتي سليمان، محمد ،كمال، العربي، عبد الكريم، الهاشمي ،عبد القادر، ميلود

والى اخواتي نادية كريمة مباركة

إلـى:

الكتاكيت الصغيرة البريئة مصطفى، فاطمة ، رجاء، سلسبيل ،ياسمين، عبد القادر نعيمة، يعقوب، اية، محمد ،احمد

إلـى:

رفيقة دربي صديقتي الوفية حفيظة

إلـى:

صديقاتي و زملائي صابرين، ام الخير، فاطمة، نفيسة ،ريم، مونيا، فضيلة ،جميلة ،عبد السلام، الطيب ،عباس، و الى الاستاذ المحترم موكيل عبد السلام وإلى كل أساتذة و طلبة العلوم السياسية

خطـة البحث

مقدمـة:

الفصل الأول:تحديد الإطار المفاهيمي للفساد السياسي.

المبحث الأول:تحديد المضامين المتعددة للفساد السياسي.

المطلب الأول:مفهوم الفساد.

المطلب الثاني:مفهوم الفساد السياسي.

المبحث الثاني: صور الفساد السياسي.

المطلب الأول: فساد القمة.

المطلب الثاني:الفساد المؤسسي.

المطلب الثالث:الفساد الحزبي والانتخابي.

المبحث الثالث:أسباب الفساد السياسي.

المطلب الأول:الأسباب التاريخية ،السياسية.

المطلب الثاني:الأسباب الاقتصادية.

المطلب الثالث:الأسباب الاجتماعية.

المبحث الرابع:الإقترابات النظرية المفسرة للفساد السياسي.

المطلب الأول:اقتراب النخبة.

المطلب الثاني:الاقتراب القانوني.

الفصل الثاني: الفساد السياسي (نطاقه، علاقاته، نتائجه).

المبحث الأول: نطاق الفساد السياسي.

المطلب الأول:الفساد السياسي في ظل العهد الأحادي.

المطلب الثاني:الفساد السياسي في المرحلة الانتقالية.

المطلب الثالث:الفساد السياسي (1999/1995)،إبان حكم بوتفليقة.

المبحث الثاني:علاقات الفساد السياسي بالجريمة المنظمة و الاستقرار السياسي و أهم النتائج.

المطلب الأول: علاقته بالجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: علاقته بالاستقرار السياسي.

المطلب الثالث:أهم النتائج.

المبحث الثالث: نتائج الفساد السياسي.

المطلب الأول: على النواحي السياسية.

المطلب الثاني: على النواحي الاجتماعية.

المطلب الثالث: على النواحي الاقتصادية.

الفصل الثالث:الحكم الراشد كآلية إصلاح في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للحكم الراشد.

المطلب الأول:أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد.

المطلب الثاني:مفهوم الحكم الراشد.

المطلب الثالث:أساسيات بناء الحكم الراشد.

المبحث الثاني:واقع الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الأول:إبداء الرأي و المساءلة/الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني:فعالية الحكومة/نوعية الأطر التنظيمية.

المطلب الثالث:سيادة و حكم القانون/مكافحة الفساد.

المبحث الثالث:آليات إصلاح الفساد السياسي.

المطلب الأول:الآليات الدولية و الإقليمية.

المطلب الثاني:الآليات العربية.

المطلب الثالث:آليات الجزائر في مكافحة الفساد.

الخاتمة.

قائمة المصادر و المراجع.

الفهرس.

المقدمةَ:

إن من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول بصفة عامة ودول العالم الثالث و الدول العربية بصفة خاصة مشكلة أو ظاهرة الفساد التي شهدت اعترافا متناميا في السنوات القليلة الماضية فالفساد بجميع أنماطه و صوره المتمثلة في الفساد الإداري و الاقتصادي و الاجتماعي وحتى الفساد السياسي الذي هو محور الدراسة في هذا الموضوع. وان ارتفاع مستويات الفساد الذي يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار و النمو إلى إيجاد حكومات مريضة يشمل هذا الخطر الدول النامية و الدول التي تحاول الانتقال من الاشتراكية بشكل خاص .

فكل أنواع الفساد هذه لها تأثير متداخل ومشترك على المجتمع و الدولة ، وهذا ما أدى باهتمام الكثير من الباحثين الأكاديميين و صانعي السياسات .كما و تأسست العديد من الهيئات الوطنية و المنظمات الدولية وتنامي الأدبيات النظرية و التطبيقية بشان هذه الظاهرة، فالآثار التي يحدثها الفساد قد تمس البنيان الاجتماعي و القطاعات الاقتصادية و حتى على المجال السياسي للدول .

إن الفساد السياسي تحدي يواجه العالم الثالث و الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه الظاهرة، لان الفساد يضر بالفقراء عن طريق تحويل الأموال المخصصة للتنمية إلى مجالات أخرى، و يساهم في رفع مستويات عدم الفعالية في الاقتصاد و زيادة الفروقات داخله، وتفويض قدرة الحكومة على توفير الخدمات و المساعدات الأجنبية ،كما انه يعيق النمو وتطور الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي على حد السواء كما أن الفساد تنتج عنه عدة أثار مثل : عدم المساواة و الظلم. وفي هذا الشأن فان جهود الجزائر في مجال محاربة الفقر ودفع عملية التنمية قد تؤول إلى الفشل.

فالفساد ليس آفة اقتصادية فقط إذ انه يترتب عنه مشاكل سياسية أيضا فالإصلاح قد يتطلب إجراء تغيرات في البنى الدستورية و العلاقات الأساسية للأسواق و الدولة. ولا يتم الإصلاح الفعال إلا إذا قام المجتمع الدولي و القادة المحليون بدعمه و دعم المتغيرات المرافقة له ولا توجد إمكانية لوضع نسخة لهذا الإصلاح ، ولكن الهدف الرئيسي يجب أن يكون باتجاه تقليص الأرباح المتأتية من الرشاوي و أموال الفساد.

لذا فان معرفة الاستراتيجيات المتبعة لمكافحة تعتبر تحديا رئيسيا لبلد مثل الجزائر من اجل تحسين مناخ الاستثمار وإنجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية. و تحقيق أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار السياسي و المساواة داخل البلد .

وفي الأخير و مما سبق نطرح الإشكالية التالية : ما المقصود بالفساد السياسي ؟ و إلى أي مدى أدى الفساد إلى تعفن الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر؟ وما هي الجهود المبذولة لمكافحته وهل الحكم الراشد ساهم في مكافحة الفساد السياسي ؟

أسباب اختيار الموضوع:.

إن أسباب التي كانت و راء دراستنا لهذا الموضوع كانت ذاتية و أخرى منها موضوعية.أما الأسباب الذاتية:هي إن البحث في هذا الموضوع كون أن الفساد السياسي أصبح مشكلة كبيرة يعاني منها المجتمع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

في الحياة اليومية (الرشوة، المحاباة ،استغلال المناصب).

أما الأسباب الموضوعية فهي كما يلي:

على الرغم من الموضوع الفساد السياسي يأخذ أبعادا اقتصادية و أخرى اجتماعية ، تتنوع وفق مجالات مختلفة حسب كل تخصص مما يجعل وضع وضبط نقطة دراسة للوصول إلى نتائج مرجوة لأن الفساد اتسع نطاقه وشمل جوانب عديدة لأن الفساد لا يؤثر على الدولة لوحدها ، بل كذلك في علاقاتها مع دول أخرى لذا فإن مكافحة الفساد تعتبر مسؤولية جميع الدول التي تتعاون مع بعضها البعض.

منهج الدراسة:

للإلمام بالبحث تم اتخاذ المنهج الوصفي التحليلي أداة لتحليل الجوانب النظرية لموضوع البحث المتمثلة في تحديد مفهوم الفساد السياسي ومن خلال إبراز أهم العوامل المؤدية إلى ذلك.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع معرفة مدى تأثيره على الاقتصاد و المجتمع فان الدراسة اشتملت على ثلاثة فصول.

الفصل الأول: هو بمثابة إطار نظري عام لمفهوم الفساد السياسي و إبراز أهم صور و أسباب تفشيه والاقترابات المفسرة له.

الفصل الثاني:نطاق الفساد السياسي و علاقته بكل من الاستقرار السياسي و الجريمة المنظمة و نتائجه.
الفصل الثالث: أسباب ظهور الحكم الراشد و ما المقصود بالحكم الراشد و واقعه في الجزائر والآليات المبذولة لمكافحته.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في أي موضوع من خلال معالجة الإشكالية المطروحة و النتائج المتوصل إليها ومن خلال معرفة الأفكار المتعلقة بالموضوع من قبل الدارسين خاصة فيما يتعلق بشرح و توضيح المعلومات وأفكار في الجانبين العلمي و المعرفي.

هذه الدراسة تهتم بموضوع الفساد السياسي و نتائجه على الجوانب السياسية و الاقتصادية والاجتماعية وعلى كيان الدولة و ذلك من خلال محاولة معرفة الأسباب المؤدية للفساد و نتائجه في الجزائر.

إن ظاهرة الفساد السياسي تعتبر ظاهرة خطيرة لأنها قد تؤدي إلى مخاطر سلبية على الدولة و المجتمع في الجزائر .سنحاول من خلال دراستنا لهذا الموضوع إيجاد آليات لمكافحة الفساد و إصلاحه للحفاظ على مصالح و حماية كيان الدولة و بالتالي ضمان استقرارها.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد و ضبط مفهوم الفساد السياسي و أنواعه ومن تم تحديد العلاقة فيما بينه و بين الجريمة المنظمة و الاستقرار السياسي لان الفساد السياسي له أثار سلبية على المجتمع في الجزائر و الهدف من كل هذا هو محاولة إيجاد طرق للتقليل من نتائجه لان المصلحة تكمن في المحافظة على استقرار الدولة و أمنها من كل الجوانب سواء كانت سياسية ، اقتصادية أو اجتماعية.

أدبيات الدراسة:

من بين الدارسين الذين تطرقوا للبحث في هذا الموضوع عماد صلاح عبد الرازق تطرق إلى الفساد(مفهومه أنواعه: فساد سياسي ،إداري اجتماعي، اقتصادي أسبابه) كذلك الإصلاح . أم محمد حليم لمام قام بدراسة ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر و أثاره المختلفة على جميع الميادين بعدها

الاستراتيجيات المتبعة في مواجهة الفساد كذلك الفساد السياسي في مجلد بعنوان الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية.

صعوبات البحث:

لم يخلو البحث من بعض الصعوبات و هي إجمالا كالأتي:

بالرغم من أن ظاهرة الفساد شائعة وملموسة في الحياة اليومية للمجتمع إلا أنه توجد القليل من المراجع الدارسة لهذه الظاهرة.وقلة المراجع الدارسة لموضوع الفساد السياسي بقدر ما هي متوفرة لدراسة الفساد بصفة عامة.

الفصل الأول

الفصل الأول:الإطار النظري لظاهرة الفساد السياسي.

المبحث الأول:تحديد المضامين المتعددة لمفهوم الفساد السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الفساد.

إن تحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية قبل البدء في أي دراسة،لأنه لابد من دراسة بعض المفاهيم و المنطلقات الأساسية وذلك لتأسيس إدراك متبادل و فهم مشترك للموضوع أو الظاهرة.

ونحن في هذه الدراسة سنقوم بتحديد مفهوم الفساد الذي يعد من المفاهيم المتداولة في مختلف المجتمعات و الدول خاصة خلال السنوات الأخيرة .

بحيث يمكن إعطاء الفساد معنى عام ومعاني خاصة ، ففي إطار المعنى العام يمكن البدء بالمفاهيم اللّغوية التي تساعدنا على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، فالفساد من الفعل فسد ضد صلح و الفساد لغة: البطلان و يقال فسد الشيء أي بطل و اضمحل ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب موقعه.[1]

ومن المفاهيم اللّغوية للفساد أيضا"أخذ المال ظلما" أو"التلف و العطب" أو" الجدب و القحط" أو القتل" و اغتصاب المال ، ناهيك عن تفسيره بأنه العصيان لطاعة الله طبقت لتفسير الآية قال الله عز وجل في كتابه الكريم:«ظهر الفساد في البّر و البحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون».[2]

[1] كريمة بقدي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،**"الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي"** في شمال إفريقيا جامعة تلمسان : سنة 2011 / 2012.ص 23.
[2]القران الكريم سورة الروم الآية 40.

وهو أن سبب ظهور الفساد هو ارتكاب الإنسان لأفعال غير مشروعة.[1]

وقد عرف العرب الفساد بأنه: نقيض الصلاح و في الصحاح فإن المفسدّة ضد المصلحة يقول الله تعالى:"الذين يفسدون في الأرض و لا يصلحون".[2]

كلمة فساد في اللّغة الفرنسية لها أربعة عشر مترادفا:

Avilissementالهبوط و الذل و الهوان

Pourrissementسوء و تدهور الأوضاع

Immoralité الفسوق

subordination[3]الإغراء و الإغواء

corruptionأما في اللغة الانجليزية فكلمة فساد

rumper مشتقة من الفعل اللاتيني بمعنى الكسر أو التكسير أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا،أو قاعدة إدارية ذلك أن الموظف يقوم بتكسير قاعدة قانونية أو أخلاقية أو عرف لبلوغ غاية معينة[4]

اقترن هذا المصطلح في اللغة الانجليزية بعدة معاني منها:

[1] د.محمد الألوسي، **روح المعاني كتب التفاسير المجلد** 11، بيروت: دار الفكر،:1994، ص 168.
[2] القران الكريم سورة الشعراء الآية 152.
[3] سهيل إدريس جبور عبد النور، **المنهل قاموس فرنسي عربي**،ط5،دار الآداب و العلم ، بيروت : سنة1979 ص 810.
[4] فيتو تاتري،**فسادالأنشطة الحكومية و الأسواق و مجلة التمويل والتنمية**،ديسمبر،1995،ص24..

Bribery الرشوة وهو الأكثر شيوعا

Grafteالتحلل و الفوضى التي تسود المجتمع

Organized crime الجريمة المنظمةوتأخذ أيضا معنى الاختلاس و المحاباة أو التدليس أو الحياد عن الحق ،لذلك نجد أن الفساد نقيض الإصلاح و الخير و الرشاد، و الفساد عند العرب يعني اللّهو و اللّعب و أخذ المال دون وجه حق.

و قوله تعالى:"وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون و لكن لا يشعرون."[1]

لذلك فان حيث شرع المولى عز و جل العقوبة لمكافحة الجرائم فإنما لوقاية المجتمع و مكافحته من الرذيلة و حماية المصالح المعتبرة ، إذ العقوبة في الشريعة الإسلامية تقوم أساسا على منع الجريمة ومكافحتها قبل وقوعها. فالوقاية خير من العلاج وهذا بلا شك من تدابير الأمن في الإسلام.

فقد ورد لفظ الفساد كذلك في السنةالنبوية ، حيث جاءت هي أيضا بأحاديث كثيرة في النهي عن الفساد و أسبابه و بواعثه منها:

عن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول:"إنما الأعمال كالوعاء إذا طاب أسفله طاب أعلاه و إذا فسد أسفله فسد أعلاه."

[1] القرآن الكريم ، سورة البقرة الآية : 11.

وقوله صلى الله عليهوسلم :" ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة و الصيام و الصدقة. قالوا: بلى يا رسول الله، قال :إصلاح ذات البين فإن فساد ذات البين هي الحالقة"[1]

وقوله عليه الصلاة و السلام :"... ألا و إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب".

عن أبي حاتم المزني قال:قال رسول الله صلى اله عليه و سلم :" إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فانكحوه إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض و فساد عريض .[2] و رغم جميع هذه المعاني التي تم التعرض لها للفظ الفساد ، نجد أن أشملها و أعمها هو ما قابل المصلحة و ناقضها و خالفها سواء كانت تلك المصلحة مادية أو معنوية صغيرة أو كبيرة.

المطلب الثاني:مفهوم الفساد السياسي.

تعريف الفساد السياسي:إساءة استخدام السلطة بتقاضي السياسيين الرشوة و استغلالهم النفوذ لعقد الصفقات التجارية و إبرام العقود مقابل نسبة من الأرباح.[3]

تعريف الفساد السياسي: أنه إخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية التي أقرها الدستور و المواثيق الوطنية و المعايير الهيئات الدولية.

[1]محمد المدني بوساق،**التعريف بالفساد وصوره من الوجهة الشرعية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، سنة2014، ص12
[2]محمد المدني بوساق،**المرجع السابق** ، ص 13.
[3] مقال ل صاحب الربيعي،**الفسادالسياسي**،يوم الأحد12 أكتوبر.2014 .

بعد أن تعرضنا لمختلف المفاهيم اللغوية و الاصطلاحية يمكن إعطاء الفساد معاني خاصة و ذلك من خلال تحديد أهم الاتجاهات الكبرى المختلفة التي حاولت تفسير الفساد السياسي .

فإذا رجعنا إلى الفكر الإسلامي نجد أن هنالك إسهامات للعديد من المفكرين العرب المسلمين الذين تكلموا عن فساد الأمراء و المماليك، وسنحاول في هذه الدراسة أن نقتصر على إسهامات عبد الرحمان ابن خلدون و عبد الرحمان الكواكبي ومحمد الغزالي

فابن خلدون من القرن الرابع عشر ميلادي تحدث في مقدمته الشهيرة عن الترف و الفساد وكأنه يقرأ واقعنا العربي المعاصر قائلا:"إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة، ويعيد تأكيد ذلك بوضوح في حديثه عن الطور الخامس من أطوار الدولة قائلا:"إنه طور الإسراف و التبذير ،يكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات و الملاذ و الكرم على بطانته و في مجالسه مستفيدا الكبار الأولياء من قومه و صانع سلفه ...مضيعا من جنده بما أنفق من أعطياتهم في شهواته فيكون مخربا لما كان سلفه يؤسسون، وهادما لما كانوا يبنون.[1]

بهذه العبارات البليغة يوجز ابن خلدون آلية الفساد و أسبابه الرئيسية ،للتأكيد على أن الظاهرة مرض اجتماعي خطير يؤدي إلى الدمار و الهلاك لكل ما بناه المجتمع من قيم و حضارة كما تؤكد تلك المختارات أن هذا المرض قديم قدم الحكومات نفسها ، و سيظل قائما فيها إلىأمد غير محدود حتى الآن، دون أن يعني بذلك بان على الحكومات و المسئولين الخضوع لهذه الظاهرة و الاستسلام لها ،أو تعزيز الشعور النكد من انه لا يمكن عمل شيء إزاء الفساد.

[1] عبد الرحمان محمد ابن خلدون، **من مقدمة ابن خلدون اختيار النصوص**،دمشق: مطبعة وزارة الثقافة، 2001،ص244.

أما عبد الرحمان الكواكبي فهو لا يختلف كثيرا عن ابن خلدون، حيث يرى بان الفساد هو مرادف للاستبداد، وقد كان متميزا في معالجته للظاهرة الفساد السياسي كونه عايش مرحلة حاسمة من تاريخ الأمة العربية و الإسلامية التي شهدت انتهاكات صارخة من طرف سلاطين الدولة العثمانية التي اعتمدت مبدأي العنف و الاستبداد لاستمرار وجودها في الحكم و الخلافة ، وقد كان هذا التشخيص واضحا في كتابه طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد.[1] وهكذا يتضح لنا من خلال هذه الاتجاهات في الفكر الإسلامي والتي ساهمت في تحديد مفهوم الفساد السياسي أنها اعتمدت جميعها على المعيار الأخلاقي و القيمي والذي عبر عن حالة من الفوضى و الاختلال الذي تعيشه الأمة .

فالاتجاه القانوني يعرف الفساد بأنه"خروج عن القوانين و الأنظمة و استغلال غيابهما من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية مالية و تجارية أو اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد له مصالح شخصية معها".

وعرف أيضا :" بأنه السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية تحيزا لاعتبارات معينة خاصة مثل الأطماع المالية و المكاسب الاجتماعية و ارتكاب مخالفة ضد القوانين لاعتبارات شخصية".[2]ويربط جوزيف ناي .j s.nyeالظاهرة بمخالفة الواجب الرسمي و إنهاك القواعد القانونية لتحقيق المنافع الخاصة، حيث يقول:"الفساد سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام تطلعا إلى مكاسب خاصة أو معنوية ".

[1] عبد الرحمان الكواكبي ، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** ، بيروت : مؤسسة ناصر الثقافية ،ط 1 ، 2008 ،ص 39.
[2] حمدي عبد العظيم ،**عولمة وفساد العولمة (إداري ،تجاري ،سياسي ،دولي)** ،القاهرة : الدار الجامعية ،ط 1 ، 2008 ، ص 16.

يمكن القول أن الفساد السياسي:"هو الإخلال المعتمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور و المواثيق و المعايير العالمية التي هما مخالفة القانون و النظام و تعليمات المنصب العام بشكل غير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع. "[1]

أما اتجاهالاقتصاد السياسي فنجد أنه يميل إلى استعمال المفهوم أوسع للفساد ، فهم يركزون على العوائد الاقتصادية و المالية لذا فإن السلوك أو الفعل الفاسد يشمل القطاع العام و القطاع الخاص في نفس الوقت نجد أن التعاريف ترتكز على استغلال الموظف للمهام الملقاة على عاتقه سواء كانت عامة أو خاصة قصد تحقيق امتيازات غير مبررة مهما كانت طبيعتها.

ويكون الحصول على الكسب غير المشروع كالسيطرة على المال العام ، الرشاوي و العمولات والغاية الرئيسية المتوخاة من عملية الفساد.وأيضا يمكن الاعتماد على التعريف الذي قدمه البنك الدولي حيث وضع تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي :" إساءة استخدام الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة ، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين و تحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد إن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعين الأقارب ، وسرقة أموال الدولة مباشرة.[2]

وفي هذا الاتجاه أيضا يمكن الاعتماد على تعريف **كليتجارد** الذي عرف الفساد : بأنه عملية تبادلية بين مجموعة الأطراف الرئيس ـ الموظف ـ الزبون تكون هذه العملية كنتيجة لعمل عقلاني و حساب للتكاليف و

[1] محمد محمود ربيع وآخرون ، **موسوعة العلوم السياسية** ، الكويت : مؤسسة التقدم العلمي ،ج 1 ، 1997 ، ص 489.
[2] محمود عبد الفضيل ،**الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ،بيروت : مركز الدراسات للوحدة العربية ، 2004 ، ص 80.

المنافع ضمن سوق الفساد فتوجد إذن عدة أشكال أساسية للتفاعل بين تلك الأطراف في المؤسسات و الأجهزة الحكومية.[1]

انطلاقا من الاختلافات بين الرئيس و مصالح الجمهور من جهة و لك المصالح الخاصة بالمتعاون أو الموظف فهناك فساد عندما يقوم موظف بخيانة مصلحة الشريك قصد العمل للحصول على الربح، هذه المبادلة أو العلاقة التبادلية تعد غير مشروعة فهي مرفوضة لكونها تخرق المعايير العامة القانونية و الأخلاقية وتسخر المصلحة العامة لخدمة مصالح خاصة شخصية ، اجتماعية ، حزبية بطريقة منحرفة(غياب الشفافية و المنافسة) تجلب للأطراف العموميين الفاسدين أرباح مادية في الحاضر و المستقبل .

إذن يلاحظ من خلال هذا الاتجاه أن القاعدة الأساس و التي تكون وسيلة للتعامل الاقتصادي هي المال باعتباره محددا أساسيا لقيمة التبادل ، فالأفراد يبحثون دائما من خلال عملية التبادل السلعي على شتى السبل للحصول على أرباح اكبر هذا ما جعل كارل ماركس يؤكد بان المال هو الذي يفسد الفرد ، فالحقيقة التي يجب الإيمان بها حسب محللي الاقتصاد السياسي هو أن المال بمثابة المحفز الأساسي لنمو الفساد و تكاثره.

أما الاتجاه الثالث من منظور علم الاجتماع السياسي، حيث اعتمد أصحابه في إطار تحليلهم السوسيولوجي على معايير شخصية أو ثقافية .

فالفساد حسب رأيهم ممارسة اجتماعية بامتياز، أي ممارسة تتمفي الإطار المجتمعي، يقوم بها أفراد ينتمون إلى فئات اجتماعية محددة تتغذى من فراغات النظام المؤسسي وغذي هذه الفراغات بدوها وتوسعها، كم

[1] روبرت كليتجارد ، **السيطرة على الفساد** ، عمان : دار البشير ، 1994 ، ص 129.

أن ممارسة الفساد تحظى بقبول اجتماعي ، يغلف أحيانا بالانتماء القبلي أو الإثني أو الطائفي و أحيانا أخرى بالانتماء السياسي.[1]

إن الفساد السياسي هو المرادف للقوة التعسفية :أي بمعنى استعمال القوة لتحقيق غرض يختلف عن الغرض الذي على أساسه تم منح هذه القوة و المميزة لهذا هي ممارسة السلطة الرسمية تحت ستار المشروعية القانونية .[2].

في حين يعرفه **د جلال عبد الله معوض** : بأنه السلوك القائم على الانحراف على الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان شغل هذا المنصب يتم بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة ، سواء كانت هذه المصلحة شخصية مباشرة متعلقة بشاغل المنصب أو عائلية أو طائفية أو قبلية و سواء كانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية و ذلك من خلال استخدام إجراءات أو الالتجاء إلى تعاملات تخالف الشرعية القانونية.

في حين إن الدراسة ترى الفساد السياسي الخرق الواضح لقيم النزاهة في أداء الواجب الرسمي عن طريق استخدام اللاحق على انه حق ، وتحقيق الثراء على حساب المال العام. انه استغلال النفوذ للاعتداء على نزاهة القانون من خلال العلاقات الشخصية وقيم التمييز العرفية، بحيث تكون المحسوبية و المحاباة دليل عمل لأصحابه.[3]

يستخدم الفاسدون مؤسسات الدولة و آليات السلطة لتحقيق مكاسب شخصية وتعظيم ثرواتهم ومنح مناصريهم وظائف حكومية كبيرة لا تتوافق مع مؤهلاتهم العلمية و خبراتهم و شراء الذمم و التستر على

[1] يعقوب قبانجي ،**العوامل والآثار للبنية الاجتماعية ونسق القيم** ،ص 255.
[2] د.عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود،**المرجع السابق** ،ص88.
[3] د.عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود،**المرجع السابق** ، ص 89.

فضائح الرشاوي و الفساد و تبريرها في وسائل الإعلام للرد على الإعلام المعارض الهدف إلى فضحها تحت قناع الدفاع عن مصالح المجتمع، لتحقيق مكاسب انتخابية و الوصول إلى السلطة.

يفوض السياسي الفاسد أسس النظام الديمقراطي العدالة المساواة بشرائه ذمم الناخبين و أصواتهم وتلبية رغبات أعضاء حزبه في منحهم امتيازات خاصة على حساب المصلحة العامة ليوسع دائرة نفوذه السياسي و يحكم قبضته على مؤسسات الدولة و شراء أصوات الناخبين، وتلفيق التهم لموظفي الخدمة العامة الرافضين لسياسته في فساد مؤسسات الدولة.

المبحث الثاني:صور الفساد السياسي.

توصلنا من خلال التعريف بالفساد السياسي إلى تعدد أبعاده السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تعقد صوره و أشكاله و كثرة المتغيرات وعدم وضوح مؤشراته بدقة ، الأمر الذي جعل من عملية تصنيف أنماطه و صوره عملية صعبة من الناحية المنهجية و العلمية.

إلا انه بالرغم من ذلك ساهمت العديد من الدراسات الميدانية في الدول المتقدمة و الدول النامية من وضع معايير أساسية لتصنيف أنواع الفساد السياسي، تمثلت هذه المعايير في شكل سلوك الفرد الفاسد وهدف ذلك السلوك و دوافعه ، و المستوى الذي ينتمي إليه صاحب السلوك و نطاق و حجم ظاهرة الفساد .

وقد حاول كل باحث تصنيف أنواع الفساد من خلال هذه المعاييرمع التركيز على خصوصيات كل مجتمع الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية وهذا ما برز من خلال الدراسات التي أجريت في العديد من الدول .

وعليه يمكن تصنيف الفساد وفق مجموعة من المعايير و المتغيرات أهمها:[1]

حسب طبيعته :يصنف إلى سياسي، اقتصادي ، إداري، اجتماعي ، بيروقراطي، ثقافي أخلاقي بيئي

حسب درجة خطورته:يصنف إلى فساد كبير و فساد صغير .

الفساد الصغير: وهو فساد الطبقة الدنيا على مستوى قاعدة الهرم الحكومي ، و يبرز فيه السلوك الشخصي المحدود، اختلاس محدود و هو يحدث على ابسط المستويات التعامل بين الموظفين و الشركات و الموظفين العموميين كما يطلق عليه اسم الفساد الإداري أو الفساد البيروقراطي في المجالات التي تتولى السياسة العامة.[2]

الفساد الكبير: يتضمن الرشوة أو اختلاس مبالغ مالية من قبل شخصيات في أعلى مستويات الهرم الحكومي.

ويرتبط بالصفقات الكبرى و التوكيلات التجارية و تجارة الأسلحة ويحدث هذا على المستويين السياسي و البيروقراطي و تتجاوز ظاهرة الاختلاس إلى ظاهرة النهب و السلب الواسع للمال العام عن طريق الصفقات الوهمية أو الصفقات العابرة للحدود و التي تمرر من الأبواب الخلفية لزمر الفساد وتحويل الممتلكات العامة إلى مصالح خاصة و بشكل واسع و كبير.

حسب امتداده ونطاقه الجغرافي :يتفرع إلى فساد محلي (وطني)، فساد إقليمي و فساد عالمي .

[1] بقدي كريمة ، **المرجع السابق** ، ص 30.
[2] د. عبد الطيف الرعود ،**الحوار المتمدن** العدد2434 يوم14 أكتوبر 2008.

الفساد المحلي : موطنه داخل البلاد أو القطر الواحد داخل قطاعاته الإدارية والاقتصادية بتداوله موظفون صغار ولا علاقة لهم بالشركات العالمية.

الفساد الدولي العالمي:وهو نتاج العولمة يعبر الحدود الدولية تحت مظلة نظام الاقتصاد الحر، و يشكل هذا الفساد منظومة أخطبوطيةلأنه يربط مؤسسات الدولة الاقتصادية داخل و خارج البلد بالكيان السياسي لتقاسم المنافع بطريقة يصعب الفصل بينها و يتفاقم الفساد بنشاط الشركات المتعددة الجنسيات و تعاظم نشاط المافيات الخاصة في مجال تجارة المخدرات و غسيل الأموال و بهذا ينتقل الفساد من هاجس وطني إلى احد القضايا العولمة، وقد اتضح جليا ازدواجية المعايير لدى العولمة وبشقيها الرأسمالي عندما دعت دول العالم الثالث إلى خصخصة القطاع العام ،نراها اليوم و بعد الأزمة المالية العالمية التي سببتها أزمة الرهن العقاري في الو م الأمريكية قد دعت إلى تأميم البنوك و المؤسسات المالية و اتخاذها لشكل مؤسسات مالية قوية في وجه التداعيات و الانتصار المالي الكبير.

يستخدم المال الفاسد أساسا لإحداث تغيير في بنية النظام السياسي، و أكثر أنواع الفساد خطورة قبول السياسيين تبرعات غير مشروعة لتمويل حملاتهم الانتخابية، و رشوة الناخبين فشراء أصوات الناخبين بالهدايا و المزايا يفسد العملية الانتخابية، ويضعف مشاركة المواطن و ثقته بالنظام السياسي فضلا عن استغلال زعماء الأحزاب الحاكمة مناصبهم لزيادة ثروتهم الشخصية و ثروة أحزابهم لاستخدامها في شراء الذمم و تغطية نفقات مقراتهم الحزبية و نشاطهم.[1]

[1] عبد اللطيف الرعود ،**الحوار المتمدن** ، العدد 2434 ، يوم 14 أكتوبر 2008.

إن المصالح الحزبية لكسب أصوات الناخبين تضرب عرض الحائط مصالح الدولة من خلال وعودها بزيادة عدد درجات الوظيفة في مؤسسات الدولة التي تعاني أصلا بطالة مقنعة ما يزيد النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية ويؤثر سلبا في الاقتصاد و يزيد نسبة التضخم .

المطلب الأول : فساد القمة top – corruption فساد القيادة السياسية كما يسمى الفساد الرئاسي يعد هذا الفساد الأجدر بالدراسة ، فهو الصورة الواجب دراستها بعمق والتركيز عليها من بين صور الفساد السياسي الأخرى ،حيث تشكل مرتكز الأساس لفساد المستويات الدنيا منها ويشمل هذا النوع من الفساد قمة الهرم السياسي إذ ينصرف إلى فساد الرؤساء والحكام مستغلين سلطاتهم لتحقيق منافع شخصية بطرق غير مشروعة وهذا النمط من أخطر صورا الفساد وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية التي تجني الثروات الطائلة لذلك يوصف استشراء هذا النمط بأنه فساد القمة المكثفة – top heavy corruption حيث يجري العمل على أساس آلية تعرف بإطار الرئيس – العملاء patron – clientiers التي تتعامل القمة من خلاله لجني وربح الفساد. [1]

وبالإضافة إلى استغلال المنصب في تحقيق المصالح الخاصة في ظل عدم التمييز بين الأموال الخاصة والأموال العامة يوجد مسلك آخر يتيح للعديد من قيادات الدول النامية (الإفريقية) فرصة تكوين ثروات مالية ضخمة وتعني به تقاضي رشاوي وعملات بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء من الشركات الغربية الاحتكارية التي توصف بالشركات المتعددة الجنسيات من أجل تسهيل وحماية نشاطاتها الاستغلالية .[2]

المطلب الثاني :فساد مؤسسي.

[1] عماد صالح ،عبد الرزاق ،الشيخ داوود ،**الفساد والإصلاح** ،دمشق : اتحاد الكتاب العرب 2003 ، ص ص 91-92.
[2] جلال عبد الله معوض ، مرجع سابق ، ص 46.

وهو فساد السلطات الثلاث التشريعية التنفيذية والقضائية فهو فساد المراتب التي تلي القمة من حيث الترتيب في هياكل سلطات الدولة وهنا سنتاول فساد الهيئات المذكورة ونبدأ بفساد الهياكل الأجهزة التنفيذية والإدارية أو ما يطلق عليه بالفساد الحكومي في الأنظمة السياسية ، حيث تم رصد العديد من حالات تفشي الفساد في الهيئات نتيجة لتقاضي بعض الوزراء وكبار الإداريين الرشوة وعملات أو لاختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها الفساد الذاتي – الداخلي auto – corruption أي ما يعني استغلالهم لمناصبهم استغلالا مباشرا لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة حتى ولو كان هذا عن طريق تهريب السلع أو الاتجار بالعملات أو الاستيلاء على أراضي الدولة. [1]

المطلب الثالث :الفساد الحزبي والانتخابي.

يقصد به فساد الأحزاب السياسية وقضايا التمويه وتزوير الانتخابات من خلال شراء الأصوات بالإضافة إلى ما تتسم به العملية الانتخابية ف الدول النامية الإفريقية عموما من تدخل الأجهزة الحكومية وتلاعبها بنتائج الانتخابات لضمان فوز مرشحي الحزب الحاكم بأغلبية ساحقة تتسم هذه العملية بالفساد وخاصة في الدول التي تأخذ بنظام تعدد الأحزاب ومن مظاهر وصور ذلك الفساد.

*ظاهرة المرشح المستقل الذي ينسحب من الانتخابات في آخر لحظة لصالح المرشح الحزب الحاكم مقابل الحصول على مقابل مادي أو معنوي. [2]

*ظاهرة الدعم المادي الذي تقدمه النخب والجماعات المسيطرة اقتصاديا وتجاريا وكذلك الشركات الغربية لتمويل الانتخابات لمرشحي الأحزاب الموالية كي تضمن حماية مصالحها المهيمنة ،وقد تكون حصيلة الدعم

[1] عماد صلاح عبد الرزاق ،الشيخ داوود ،مرجع سابق ، ص 100.
[2] د. جلال عبد الله معوض ،المرجع السابق ، ص 11.

المادي لهذه القوى السياسية أن تتبدل في المواقف نتيجة لفساد الذمم فالحزب المعارض في بلد ما قد يتحول إلى وئام تقتضيه المصالح الشخصية وبذلك تباع المعارضة مقابل ثمن هو عبارة عن صفقات ووسطات وتخليص الأعمال.[1]

*كذلك ظاهرة شراء أصوات الناخبين حيث تسود الفكرة الأساسية بين المرشحين الناخبين (بدون أموال لا أصوات) وهنا كانت الحملة الانتخابية لأي مرشح تخصص نسبة كبيرة منها لشراء أصوات الناخبين وهي إحدى ظواهر الفساد السياسي التي يصعب معالجتها بشكل خاص لأن تحدث عندما يقبل السياسيون أخذ التبرعات القانونية لحملاتهم ومن تم يستخدمون هذه التبرعات لرشوة ناخبيهم على أسس فردية وحتى الناخبون يوافقون على التبرعات غير القانونية حيث يحققون مكاسب شخصية من جيوب السياسيين الفاسدين.[2]

وعليه فالفساد الحزبي يعني تجاوز الأحزاب لقواعد اللعبة السياسية والإخلال بها للتجسس على المعارضة وقمعها فضلا عن استغلال النخب السياسية والحزبية لنفوذها من أجل تحقيق مكاسب شخصية بطرق غير مشروعة كالاتجار بالسلع التموينية في السوق السوداء.

المبحث الثالث : أسباب الفساد السياسي.

المطلب الأول :الأسباب التاريخية/السياسية.

1. الأسباب التاريخية :

[1] عماد صلاح عبد الرزاق ،الشيخ داوود ،مرجع سابق ، ص 104.
[2] سوزان روز أكرمان ، **الفساد والحكم (الأسباب ،العواقب)** ،ترجمة فؤاد سروجي ، الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع ، ط 1 ،2003 ص ص 246 – 247.

الاستعمار: يعد الاستعمار احد الأسباب الجوهرية لانتشار الفساد السياسي في الدول المستعمرة و هذا لا يعني إن الدول الإفريقية و البلدان العربية لم تكن تعرف الظاهرة من قبل، بل إن الاستعمار ادخل إشكالا جديدة، إضافة إلى مساهمة السياسات الاستعمارية في ترسيخ الممارسات السابقة في الأجهزة الإدارية و القضائية. كما إن المؤسسات التي أوجدتها الدول الاستعمارية خصوصا(فرنسا و بريطانيا) كانت وسائل للهيمنة ونهب الثروات ، حيث ركزت تلك المؤسسات على أهمية المنفعة الوظيفية والقانون و النظام ، لكنها تجاهلت مبادئ المشاركة المتبادلة. هذا إضافةإلى دور الاستعمار في إثارة الثغرات الإقليمية و القبلي على حساب الانتماء القومي .

2.الأسباب السياسية :

يعمل العاملون ضمن بيئة سياسية ووفق إطار رسمي فهم يخضعون لرقابة قضائية و تشريعية، لذا فان غياب هذه الرقابة أو ضعف الجهاز القضائي فساد السياسيين و افتقار الدولة لمعايير الحساب كلها تسهل الانحراف في سلوك العاملين و تزيد الخرق للقوانين.[1]

وتهل عملية التخلص من العقاب فيستشرى إفساد و يختفي الولاء لأهداف الجهاز وقد تساعد الدولة نفسها في انتشار الفساد في أجهزتها ما دامت هي ذاتها مصدر الفساد.وقد يجر ذلك إلىأن ينبني الجمهور قواعد سلوكية ملتوية تلاءم السلوك المتردي لجهاز الدولة فتفقد إيمانها بعدالة الدولة و تشكل ضغطا على

[1] محمد حليم لمام ،**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر(الأسباب ،الآثار ، الإصلاح)** ،بيروت : مركز الدراسات للوحدة العربية ، ط1 ،2011 ، ص 107.

العاملين بكل وسائل الانحراف. وقد يخاف العاملون بطش السياسيين فيلبون رغباتهم و ينفذون العطاءات المقدمة من اجل الفوز بالعقد اعتماد على وساطتهم ليحافظوا على وظائفهم.

كما ترجع أسباب الفساد عند الكثير من علماء السياسة إلى الهيكل السياسي السائد أي تركيبة القوى السياسية في المجتمع، حيث تزيد فرص الفساد ، كلما تركزت هذه القوى في يد فرد واحد أو شلة واحدة من الأفراد وتنخفض كلما اتسعت الممارسات[1] الديمقراطية، وهم يقرون أن الفساد موجود في المجتمعات الديمقراطية و غير الديمقراطية لكنهم يؤكدون أن النظام الديمقراطي بما يحتوي عليه من ضوابط ومن فصل في السلطات العامة المختلفة و رقابة متبادلة فيما بينهما ، من شانه أن يقلل من فرص الفساد ويزيد من فرص الكشف عنه و المحاسبة عليه و ينبه علماء السياسة إلى إمكانية التواطؤ بين الكبار المسئولين في السلطة التنفيذية، وبين أعضاء السلطة التشريعية لارتكاب الفساد على مستوى عال وواسع مما يقتضي وعيا كبيرا لدى الجمهور و يقظة ونشاطا مستمرا من جانب مؤسسات المجتمع المدني و يتكلم بعضهم عن الفساد المستحكم الذي إلى جانب انتظامه بالشيوع في المجتمع و الاحتكار من جانب قلة ذات تأثير سواء في الحكم أو خارجه . كما حدث في المدن الأمريكية الكبرى خلال القرن الماضي . وكما يحدث الآن في البلدان النامية وقد لاحظ بعضهم أن الفساد كثيرا ما يشمل الأجهزة السياسية و البيروقراطية في آن واحد.[2]

عدم قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها. بل أن منهم من يضع اللوم على الرأي العام الذي يتقبل الفساد،إضافة إلى ذلك وجود الحكومات الضعيفة التي تؤدي إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي:

[1] د.محمد حليم لمام،**المرجع السابق** ، ص108 .

. مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

. مدى اتساع الإجراءات و النظم الموضوعية في التعيينات و الوظائف.

. مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية.

1. تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: هذا احد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد، ذلك لان الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوي للمسئولين تتخطى القواعد و النظم و الإجراءات العامة كما يخفق المسئولون أحيانا في رفض تلك الرشاوي.

ويأخذ التدخل الحكومي إشكالا عدة نذكر منها:[1]

أ. خلق قيود الاستيراد كنظام الحصص مثلا: حيث يصبح الحصول على رخصة استيراد عملا مربحا بدرجة كبيرة لذا يهتم المستوردون برشوة المسئولين الحكوميين من اجل الربح،كما أن حماية الصناعة المحلية تخلق

[1] سوزان روز أكرمان ، **المرجع السابق** ، ص 200.

مراكز شبه احتكارية للصناعات الوطنية البديلة للواردات إذ يحاول المنتخبون المحليون دائما الإبقاء على استمرار هذه الحماية من خلال إفساد المسئولين الحكوميين السياسيين المعنيين بالأمر.[1]

ب.منح الإعانات الحكومية : تمثل تلك الإعانات مصدرا مهما للبحث عن الربح و تشير الدراسات إلى أن الفساد يمكن أن ينتشر في ظل السياسات المالية التي لا تصمم جيدا للصناعات المستهدفة بالإعانات كم تبين انه كلما زاد حجم هذه الإعانات زاد مؤشر الفساد في ذلك المجتمع كما يشيع الفساد في الحالات التي لا تزيد فيها السلطة التقديرية للموظفين القائمين على توزيع السلع العامة أو تقديم الخدمات العامة، أو الدعم الحكومي و التي تكون فيها العقوبة مفروضة عليهم إذ ما خانوا أمانة وظيفتهم عقوبة متواضعة بالنسبة إلى النفع العائد عليهم من هذه الخيانة بل إنهم يشيرون في هذا إلى معدل الإغراء.

ج. التحكم في الأسعار في هذا الحال نجد أن انخفاض أسعار السلع عن سعر السوق لأغراض اجتماعية أو سياسية يكون مصدرا مهما للبحث عن النفع حيث تخلق هذه الأسعار الإدارية حوافز للأفراد و المجتمعات لرشوة المسئولين من اجل الحفاظ على تدفق مثل هذه السلع أو الحصول على نصيب غير عادل منها وينطبق القول نفسه على أسعار الصرف المتعددة وأيضا أسعر الصرف الأجنبي فإذا وجد أكثر من سعر الصرف العملة الأجنبية في الداخل وفقا لنوع الواردات مثلا، أو لكيفية استخدام الصرف الأجنبي سيؤدي هذا إلى خلق الحوافز للحصول على العملة الأجنبية بالسعر الأدنى. وفي حالات أخرى تزداد حدة ندرة الصرف الأجنبي ما يجعل السلطات الاقتصادية تخصص استخدامه، وفي كلتا الحالتين سيحاول الأفراد

[1] سوزان روز أكرمان ، **المرجع السابق** ، ص 200.

والجماعات رشوة المسئولين للحصول إما على السعر الأدنىأو على حصة اكبر من الحصة المقررة لمثل هذا الاستخدام.[1]

وهكذا يتضح لنا أن وجود بعض القيود أو التنظيمات في أيدي المسئولين الحكوميين يعطيهم قوة احتكارية في منح الرخص و التصاريح و حقوق الإنتاج أو التسويق أو غيرهما من مختلف الأنواع ,و هذا يمكن المسئولين من الحصول على الرشا وغيرها من المكاسب الخاصة غير المشروعة.

ب -انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص :يقبل الموظفون تقاضي الرشاوي لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص وخصوصا عندما يكون احتمال الوقوع في قبضة العدالة منخفضا . ولذا يرى من يعتنق هذا الفكر إن علاج الفساد يتم برفع مستويات الأجور في القطاعين(الحكومي و العام).

وهنا بإمكاننا القول إن بغض النظر عن مستوى الأجر سيكون بعض المسئولين العموميين فاسدين بسبب تركيبهم السيكولوجي و الأخلاقي أو بسبب الرشوة، بحيث لا يستطيع المسئول الكبير إن يرفضها أيأن وقوع الفساد و انتشاره يتوقفان على مقدار النفع العائد على الموظف نتيجة التصرفات الفاسدة مقارنة بدرجة المخاطر التي تحيط بهذه التصرفات . كما يتأثر بمدى السلطة التفاوضية للطرفين فيها (الراشي و المرتشي) لذا فان اثر العنصر المادي على أخلاقيات العاملين قد نجد له مبررا تاريخيا في الدول النامية ، حيث أن الفرد فيها له من المتطلبات و الطموحات الكبيرة التي لا تتناسب مع ما تستطيع الدولة توفيره من خدمات و سلع ، كما أن العاملين لهم تطلعاتهم و أمالهم في تحسين أوضاعهم المعيشية و زيادة وسائل الراحة فهم لا يملكون غير رواتبهم الضئيلة، لذا فان احتمالات الانحراف كثيرة سواء من قبل المواطن الذي يريد أن يحصل

[1] د.سوزان روز اكرمان،**المرجع السابق** ،ص 202.

على السلطة أو الخدمة دون غيره أو أكثر منه ، أو من قبل العاملين أنفسهم و الذين يريدون الحصول على دخول إضافية حتى و لو عن طريق غير مشروع .[1]

كما أن الرشوة تختلف من شخص لأخر حسب الجشع و الطمع الموجود لديه أضف إلى ذلك بان آية زيادة في الأجور حتى تؤدي دورها في تخفيض الفساد يجب أن تكون مرتفعة جدا مما يجعل تكلفة مكافحة الفساد باهضة جدا.

وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع : يغري المسئولين بممارسة أعمال الفساد بصورة اكبر، مما يجعل في المجتمعات ذات الموارد المحدودة من هنا نجد بان هناك علاقة وثيقة بين تمتع الدولة بالموارد الطبيعية و درجة انتشار الفساد فهي بمعنى أن الثروة العامة المتوافرة و التي يسهل الحصول عليها دون مجهود كبير تتيح فرصا اكبر للفساد و تؤدي بالتالي إلى شيوع السلوكيات الإنتفاعيّة في المجتمع.

كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة : يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في إبرام العقود المرتبطة في توريد الأسلحة ، و انخفاض درجة الشفافية في الحصول على معدات العسكرية، حيث لا تنتشر ولا تنافس مثل هذه العقود في المجالس التشريعية . ومن ناحية أخرى لما كانت مشروع الدفاع تتسم بكونها مكثفة لعنصر رأس المال فان المشروعات الخاصة تحارب من اجل الحصول على عقود شراء هذه المعدات او بناء القواعد و إنشاء المباني ، من اجل ذلك تحاول دفع الرشا مقابل الحصول على معلومات.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية و الثقافية.

[1] المرجع نفسه ل .سوزان روز اكرمان ،ص 203.

ترتبط بالعوامل السابقة الذكر مجموعة من المتغيرات السوسيوثقافية نذكر أربعة منها:

1.غياب العدالة التوزيعية: يشير هذا العامل إلى وجود خلل في النظام السياسي، يتخذ شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية، و قدرة النظام السياسي على الاستجابة لها و تظهر أزمة التوزيع من خلال وجود تفاوت في التوزيع الوظيفي للدخل و درجة التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل أي بين الأفراد و الأسر ، و كذا التفاوت في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع. و في الخدمات الأساسية بين مختلف مناطق الدولة.

لقد أوضحت الدراسات ارتباط الفساد بتردي حالة توزيع الثروة و الدخل، و تظهر إحدى صور تلك العلاقة في وجود تفاوت كبيرفي توزيع الثروات في الريف و الحضر ، فكلما كان هناك اختلال كبير في تقسيم الموارد بين مناطق الدولة الواحدة ، تزداد فرص الفساد الكبير و الصغير، لأن الجميع يبحث عن مصادر أخرى لجلب الثروة. [1]

2. حالة الاغتراب في المجتمع : يعرف حليم بركات **الاغتراب** :"بأنه حالة عجز الإنسان في علاقاته بالمؤسسة و المجتمع و النظام العام ، بعد أن تحولت كلها إلى قوة مادية و معنوية تعمل ضده بدل أن

[1] محمد حليم لمام، **المرجع السابق** ، ص 107.

تستعمل لصالحه، في سبيل تحسين أوضاعه المادية و الإنسانية معا ، و إغناء حياته وللاغتراب علاقة مباشرة بالفساد لان الفرد المغترب يسلك طرقا معينة تعكس حالته النفسية و المعيشية هذا الوضع يبرز في ثلاث مظاهر:

*لجوء إلى العنف و ممارسة الجريمة.

*عدم الاكتراث بالقضايا السياسية و الأحجام عن المشاركة السياسية و الانغلاق عن المصلحة الشخصية و شيوع روح عدم الانتماء و يتحول الفرد إلى كائن سلبي لا تهمه مسالة الفساد السياسي، أو الوعي بخطورتها وقضية مواجهتها

*انهيار الأخلاقيات السياسية ، وغياب روح المواطنة و الفعالية لدى المواطن . وعليه فان هذا المحيط السلبي يقود إلى اغتراب الدولة بدورها عن المجتمع فيقع الاغتراب المزدوج بينهما ، بدون الاهتمام بتكاليف الفساد.

[1]

3. طبيعة الثقافة السياسية السائدة: الثقافة السياسية مجموعة من القيم المعتقدات و المواقف وثيقة الصلة بالعملية السياسية تشكل متغيرا مؤثرا إلى درجة كبيرة في تنظيم المواقف، و تحديد طرق الالتزام الفردي ، وضبط المبادلات و تحديد أنماط المشاركة و الاتصال و كذا واجبات من يمثلون الدولة، فتصبح الثقافة السياسية مشجعة على الفساد السياسي حيث تكون ثقافة سياسية سلبية و غير قادرة على التأثير والتفعيل، و بالتالي غير قادرة على ضبط السلوك الفردي و الجماعي معا.

[1] محمد حليم لمام، **المرجع السابق** ، ص 107.

4.اختلال القيم الاجتماعية: إن فهم مكونات ثقافة كل مجتمع باعتبارها مجمل الرؤى و أساليب التعامل اليومي ،تشتمل على عدة مكونات من بينها القيم و الرموز و المعتقدات و الأعراف و المهارات التي يستعملها الشعب في تعامله مع بيئته الاجتماعية و الطبيعية، وهي بلغة العلامة عبد الرحمان ابن خلدون آداب الناس في معاملتهم في أمور الدنيا، و دراسة هذه المكونات و رصد حالتها و درجة تماسك القيم كفيلة بتفسير الظواهر المرضية التي تصيب المجتمع مثل الفساد، و إذ كان العلماء قد برروا ظاهرة الفساد بتقهقر القيم الأخلاقية، فان البعد الأخلاقي يعد ضروريا لفهم نمو الظاهرة ، مادامت تلك القيم تعد المقياس الرئيسي للسلوك الفردي و الجماعي . [1]

[1] محمد حليم لمام، **المرجع السابق** ، ص 108

المبحث الرابع: الاقترابات النظرية المفسرة للفساد السياسي.

المطلب الأول:اقتراب النخبة(الصفوة).

يعتبر سان سيمون أول من وضع الخطوط العامة لتحليل الصفوة إذ نظر إلى المجتمع كهرم في قمته توجد صفوة سياسية، حيث أن الصفوة أو النخبة تعبر بشكل عام عن فئات صغيرة نسبيا هي في الواقع ذات وضع رفيع في المجتمع وتمارس السلطة و التأثير السياسي وتدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة و تضم هذه الفئات أعضاء الحكومة و الإدارة العليا و القادة العسكريين كما تضم في بعض الحالات العائلات ذات النفوذ السياسي من ارستقراطية أو البيت الملكي و قادة المؤسسات الاقتصادية، وقد تشمل النخب المضادة المؤلفة من قادة الأحزاب المعارضة وممثلي مصالح و طبقات اجتماعية جديدة كقادة النقابات و فئات من رجال الأعمال و الفكر. [1]

وتكمن أهمية دراسة هذا المقترب في كون أن هذه الأقلية هي التي تمارس السلطة و هي التي تضع و تنفرد بالقرارات فهو يعتمد على نظرية الاختيار العقلاني .إذ يكون التحليل مركزا على الفاعل(النخب) و التركيز أيضا اختيار الفاعلين كالثقافة السياسية التي يقول عنها لوسيان بأي:" بأنها مجموع الاتجاهات و المعتقدات و المشاعر التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية، و تقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي."[2]

[1] د. ثروت مكي ، **النخب السياسية والتغيير الاجتماعي** ، القاهرة : عالم الكتب ، ط 1 ،2005 ، ص ص 20-21.
[2] د.سمير الخطاب ، **التنشئة السياسية و القيم** ،القاهرة : ابتراك للطباعة و النشر و التوزيع ط / الأولى ، سنة 2004، ص 45.

و هكذا فان أي نظام سياسي يحتاج إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه و تحافظ عليه و ما يهمنا في هذا المجال هو الدور الأساسي الذي تلعبه الثقافة السياسية للنخبة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي خاصة في ظل وجود فساد سياسي، فكلما كانت الثقافة السياسية للنخبة تميل إلى العقلانية و التوافق و السلم المدني كلما قلت حظوظ تفشي الفساد السياسي . في حين تبدوا الثقافة السياسية للنخبة مهتزة في حالة نقص العقلانية إضافة إلى عقلية الطابع التعارضي .

على الثقافة السياسية للنخبة و للنخبة نمطان: نخبة مدنية سواء كانوا من رجال الدين أو الثقافيين أو البيروقراطيين، و النمط العسكري حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على المراكز الرئيسية في المجتمع، وهذا النمط النخبوي شائع في دول العالم الثالث و بشكل خاص في البلدان الإفريقية ،و النمط العسكري للنخبة يشير إلى الجيش الذي فرض نفسه كبديل للنخبة الحاكمة، فالحكم العسكري يعني تولي النخبة العسكرية مقاليد السلطة أو الهيمنة على الهيئات و المؤسسات الحيوية في الدولة و هكذا فقد أصبح حكم النخبة العسكرية من السمات البارزة في الدول الإفريقية(موريتانيا) نظرا لشيوع ظاهرة الانقلابات العسكرية باعتبارها شكلا من أشكال التعبير السياسي العنيف المرتبط بالتعبير الحاد، فالنخب الحاكمة تصبح عرضة للسقوط عن طريق الانقلابات العسكرية كلما فشلت في التكيف مع الاحتياطات المتزايدة أو عجزت عن تلبية رغبات التنظيمات الجديدة المنبثقة من الداخل و الوافد من الخارج على حد سواء.[1]

وعليه ومن زاوية التحليل للنخب الحاكمة في الجزائر فان أهم ميزة لهذه النخب هي ممارستها للفساد و سعيها الدائم للمحافظة على المزايا التي خولها لها الحكم ، و كثيرا ما تضحي هذه النخب الحاكمة لمصالح الشعب مقابل الحفاظ على مصالحها و بقائها مدة أطول في الحكم، وترتبط هذه النخب أشد الارتباط

[1]د. ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة (دراسة معاصرة إستراتيجية إدارة السلطة)**، القاهرة : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،ط1،سنة 2004،ص47.

بالخارج أكثر من ارتباطها بالشعب ،فما يميز النخب التي تحكم الجزائر هو انتهاجها لشتى الأساليب غير المشروعة و اتخاذها لطرق و أشكال الفساد السياسي كطريقة للصعود إلىالقمة،حيث يظل الفساد نقطة التقاء هذه النخب الحاكمة. فأغلبها جاءت إما عن طريق التزوير أو التحايل على القانون أو الزبائنية أو العشائرية.

ولا يكفي اقتراب النخبة في شرح طبيعة النخبة الحاكمة في الجزائر فقط،، و الآليات التي تمكنها من الحصول على امتيازات السلطة ،وإنما يتيح لنا الفهم الدقيق من خلال ما يعرف بمفهوم دوران النخب و تداوله على السلطة،فيشير إلى مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى أو صعود الأفراد و نزولهم ، وهل يتم ذلك بالطرق السلمية أو عبر القوة و العنف، حيث تظل مسالة انغلاق هذه القلة و عدم انفتاحها على الجماهير الوسيلة الأفضل في استمرارها في نهب الموارد و يمكن إن نستنتج من خلال هذا الاقتراب ما يلي :

نخب حاكمة : تمثل أقلية سياسية(رجال المال الجيش). [1]

عدم التداول على الحكم :احتكار هذه النخب في وضع السياسات أدى إلى اقتصاد الأغلبية، الذي يؤدي إلى عدم دوران النخب على الحكم، الشيء الذي أدى في النهاية إلى تقليل الفرص أمام المواطنين في ممارسة حقوقهم المختلفة السياسية و الاقتصادية.

[1] بقدي كريمة ، **المرجع السابق** ،ص 40.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن محافظة النخبة على نفس التركيبة لفترة طويلة يعتبر عاملا من عوامل عدم الاستقرار السياسي بمعنى استقرارها في مواقعها الريادية دون منافسة نخب مؤيدة يؤدي إلى نوع من روتينية النخبة ، و لذلك ذهب سان سيمون إلى أن إصلاح أي نظام حكم لا يكون إلاّ بتغير النخبة[1].

المطلب الثاني:الاقتراب القانوني.

يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث و المواقف و العلاقات على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير و الضوابط المتعارف عليها. و القواعد المكتوبة و الغير مكتوبة و بصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية،فالدراسة القانونية تركز على شرعية الفعل و المؤسسة أو العلاقة أو عدم الشرعية ذلك، كما تهتم بالأفعال و الجزاءات و الاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير و ضوابط و قواعد ومن تم تستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل و عدمه. كان يحدد الإجراءات الواجب إتباعها قانونيا في العملية الانتخابية ، وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة النظام السياسي أو العكس ، كما تفيد في معرفة مدى الالتزام بتلك القواعد القانونية على استقرار المجتمع .[2]

و إذا فان الاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة المعايير و الضوابط القواعد ، حيث تستخدم تلك الظواهر من خلال معيار الشرعية و التطابق والانتهاك، فانه يعتبر الفساد السياسي ما هو إلا خرق قانوني و خروج عن الأنظمة و تعليمات المنصب العام بذلك يركزون على ضرورة تأسيس دولة القانون تكون فيها

[1].د ثامر كامل محمد الخزرجي، **المرجع السابق**، ص 47.
[2]د محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم و المناهج الاقترابات و الأدوات)**الجزائر:دار هومة للنشر ط 1، سنة 2004،ص ص 117 ،118 .

حقوق الأفراد محمية من تجاوزات السلطة العامة من جهة ومن اعتداءاتهم على حقوق بعضهم البعض من جهة أخرى ، و بذلك ثمة ضمان لسيادة العدالة و المساواة بين الجميع.

. ولكن رغم الفوائد التي قدمها هذا الاقتراب في تفسيره لظاهرة الفساد السياسي ،

إلا أن هناك قصورا يكتنه من حيث انه يضيق حيزا الدراسات حينما يحصر

موضوعها في الدولة و أجهزتها الرسمية ،ويهمل الاعتبارات غير القانونية كالأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و البعد الثقافي لظاهرة الفساد السياسي.

وعموما فان فاعلية هذا الاقتراب تزداد كلما اقترن استخدامه باقترابات أخرى تركز على جوانب أخرى غير القانون في دراسة ظاهرة الفساد السياسي.[1]

[1] محمد شلبي ،**المرجع السابق** ، ص 118.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: الفساد السياسي (نطاقه علاقاته و نتائجه).

المبحث الأول: نطاق الفساد السياسي.

يظهر التحليل تنوع أشكال الفساد في الجزائر، و يعكس مدى انتشار الظاهرة على مختلف المستويات، و تطورها بفعل مساهمة جملة من العوامل. و السؤال المطروح هو كيف تطورت الظاهرة و ماهو نطاقها اليوم؟

المطلب الأول: الفساد السياسي في ظل العهد الأحادي.

خرجت الجزائر بعد الاستقلال من حرب مدمرة، كانت أثارها التخريبية واضحة في جميع المجالات الحياتية.فإن أعوام ما بعد الاستقلال ميزتها بيئة سياسية متأزمة بوجود عدم الاستقرار السياسي بسبب الصراع على السلطة و الاختلاف بين القادة في نمط الحكم ، و استمرار الفراغ المؤسساتي الدستوري ،و في ظل بيئة متردية، ناجمة عن الخراب الذي تركه الاستعمار، وقيام المفسدين بنهب ثروة البلد، ومعاناة الشعب فيها من الجوع الجهل و ورث بعد رحيل الاستعمار اقتصادا مخربا ، وتنظيما إداريا معدما.....إمكانات تقنية و مالية ضئيلة و المجتمع مايزال تحت تأثير الحرب.[1]

سهلت تلك الأوضاع الصعبة نشر الفساد . ومن بين قضايا الاختلاس ا لمعروفة قضية خزينة جبهة التحرير الوطني، التي اختلس منها مبلغ قدره ثلاثة و أربعون مليون فرنك سويسري، هي كناية عن تبرعات مالية قدمتها دول أجنبية وعربية، وخصوصا دول المغرب العربي، و تبرعات ألاف العمال الجزائريين في فرنسا.

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 199.

ولقد قام بتهريب تلك الأموال إلى احد البنوك السويسرية(البنك التجاري العربي في جنيف)بعض المسئولين في الجبهة بين عامي **1962و1964** و قامت الحكومة الجزائرية في عهد الرئيس هواري بومدين عام 1971 ببعض الخطوات لاسترجاع تلك الأموال من البنك السويسري، لكن لم يتم استرداد إلا ما يقارب مليوني فرنك سويسري .

في عام 1994، أعادت الصحافة الوطنية فتح النقاش من جديد حول ملف خزينة جبهة التحرير، و الملف الذي بقي لوقت طويل موضوع مساومات بين كثير من الأطراف داخل الوطن وخارجه.

ب/الفساد السياسي في المرحلة البومدينية .

برزت النخبة العسكرية . التكنوقراطية في ظل حكم العقيد هواري بومدين مع انطلاق مشاريع البناء، وبدأت تتبلور بيروقراطية الدولة، التي يعد عمادها كبار ضباط الجيش ، و الطبقة التكنو قراطية، التي استفادت بحكم إدارتها مشاريع التنمية، من موارد و إمكانات مالية بطرق غير مشروعة. ومن ثم تشكلت طبقة برجوازية، إذ أن إنشاء المؤسسات الوطنية قاد إلى ميلاد برجوازية الدولة، مكونة من شريحة برجوازية القطاع العام، و النخبة التكنو قراطية المدعومة من شقيها البيروقراطية العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة منذ عام 1965.[1]

كان بومدين على علم بفساد المسئولين الذين يحيطون به و يشاركونه صنع القرار، غير أن حاجته إلى زيادة نفوذه فرضت عليه غض الطرف عن الفساد السياسي. ويرى الكاتب بيار بيان في هذا الصدد أن بومدين "كان على وعي بوجود مسئولين مرتشين ، و بتورط العديد منهم في اختلاس الأموال وقضايا تزوير، بفضل المصالح المخابراتية و السرية الموجودة في كل مكان".

[1]محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 200.

تطور الفساد في العهد البومديني نتيجة عملية التصنيع التي تطلبت استثمارات ضخمة و مكلفة، و براي عبد الحميد براهيمي، فقد تجلت مساوئ تلك العملية في كونها كرست اللجوء الزائد عن الحد إلى الخارج عموما، و إلى فرنسا تحديدا، من اجل استيراد التكنولوجيا، وتجميع القروض المتزايدة لتمويل الانجازات الصناعية الكبيرة و الاستعمال المفرط للتعاون التقني. كما تمخضت سياسة التصنيع السريع هذه عن نفقات زائدة و إسراف على المستوى الاستثمار ومستوى سير الوحدات الصناعية.ويقدم الوزير الأول الأسبق كثيرا من الأمثلة لتأكيد أن الفساد الكبير، كما يصفه بدا مع عملية التصنيع فلاحظ في الميدان التكنولوجي مثلا ((عقود المفتاح في اليد)) و غيرها من العقود، التي تم توقيعها مع المؤسسات الفرنسية و الأمريكية و اليابانية، وتمثل عقودا تجارية لا نقل التكنولوجيا، أدت إلى ازدياد النفقات وهذا ما يشمل الفساد بطبيعة الحال .[1]

في ظل اتجاه الحكم البومديني إلى بناء مركزية قوية تسيطر عليها إيديولوجيا أحادية شعبوية ،تدعم إجماع سياسي حول ضرورة تدخل الدولة في جميع ميادين الحياة الوطنية ، و رفض الاستجابة لانفتاح النظام السياسي أمام فئات جديدة لتشارك في السلطة، أو تشجيع مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية ، وفي ظل الانغلاق و التسلط ، بدا الفساد ينمو تدريجيا ، لان الروح التسلطية قادت فيما بعد إلى إفلاس الدولة ، وتحقق ثراء النخبة الحاكمة ، نتيجة غياب مبدأي المحاسبة و الشفافية في الإدارة ، لان الجميع لم يكن يملك حق استجواب المسئولين عن طرق التسيير و صرف الموارد ((باسم سياسة الائتلاف،وضع الرئيس بومدين قضايا الدولة في إياد خبيرة ، و لكنها ليست أمنة و نظيفة ، فهو على وعي بوجود ارستقراطية عسكرية مرتشية، وتعيش حياة مرفهة ، ومع ذلك كان يبحث عن كسب الوقت من اجل تدعيم قاعدته الشرعية و السياسية،و التاريخية ، وتوسيع نفوذه الشخصي و المحافظة على توازن غير مستقر

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 201.

، يستبعد فيه انتصارا مجددا لأحد الأطراف القيادة السياسية المتواجدين ، ساعده في تلك النظام المعتمد على جهاز الجيش و الأمن...)).

كباقي الأنظمة المغلقة في الوطن العربي ، مثل النظام التونسي أو المغربي ، وسائر الأنظمة في المشرق العربي، كرس النظام البومديني الفساد ووظفه لترسيخ الحكم الفردي المركزي ، و الحفاظ على استقراره بعد محاولات الانقلاب العسكري التي تعرض لها في مناسبتين ، وكذا للتوفيق بين العناصر و الأجهزة المتصارعة . وقد سمح الفساد للأطراف الفاعلة بتحسين أوضاعها جذريا ، حيث صارت تملك مباني فخمة، وحسابات بنكية في الخارج ، كم تطورت شبكات الزبونية التي رأت في الرئيس قائدها . لكن هناك من يرى أن السلطة الكاريزمية للرئيس بومدين حالت دون استفحال الفساد و وقوع الانحراف ، بعد أن بادر إلى تصفية محيطه من المسئولين المرتشين،و السعي إلى كسب مزيد من الوقت لتحويل الشرعية الناجمة عن انقلاب 1965 إلى شرعية شعبية عبر إقرار ميثاق 1976، الذي وافق عليه المجلس الوطني في عام 1977، وكان بداية لإصلاحات سياسية ترمي إلى مواجهة نمو الفساد في أجهزة الدولة ،لكن وفاة الرئيس المفاجئة في 26 ديسمبر 1978 حالت دون القيام بتلك الحملة .[1]

ب. الفساد السياسي في المرحلة الشاذلية:

أعلن الرئيس الشاذلي بعد وصوله إلى الحكم عام 1979،الحملة التي كان ينوي سلفه بومدين شنها ضد الفساد ، حيث بادر إلى إنشاء مجلس المحاسبة عام 1980 . وقد رأى البعض أن الحملة كانت مجرد خطة من طرف مساندي الشاذلي لتهديد منافسيه على الحكم و عزلهما ، وهما محمد صالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة، اللذان عارضا تولي الشاذلي الرئاسة. أقدم الشاذلي على إحداث بعض التغييرات في محيط السلطة

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 202.

، وفي تنظيم الحزب . وعليه انتقل النظام من الديكتاتورية العسكرية الفردية إلى التسلط البيروقراطي الجماعي ، حيث عمد إلى توظيف قنوات الحكومة و الإدارة و المؤسسات الحكومية

لمصلحته ، و انساق الأعضاء واسعوا النفوذ في الحزب الوحيد وراء مصالحهم. ومن جانب أخر، تعزز مركز الطبقة البرجوازية ، لتصبح قوة ذات نفوذ ، وتتحول إلى طبقة مؤثرة في صنع القرار ، تطالب بإلغاء العوائق التي تقف أمام القطاع الخاص و رأس المال الصاعد.[1]

وبالفعل ، تمت في مطلع الثمانينات إعادة النظر في الاختيارات الاقتصادية و التراجع عنها لمصلحة سياسة انفتاح ليبرالي على السوق الرأسمالية العالمية. و جرى تجاوز السياسة الاقتصادية ، التي كانت قائمة على تدعيم الإنتاج و تثمين قيم العمل ، وتشجيع النمط الاستهلاكي ، في إطار تنفيذ سلسلة من الإجراءات ، أهمها برنامج مكافحة الندرة . و ساهمت إجراءات في الانفتاح على الخارج ، وشجعت انتشار الفساد ، من خلال قنوات التجارة الخارجية و عبر الصفقات المبرمة للتموين بالسلع الاستهلاكية، وبفضل الشبكات الزبونية المنظمة، و استغلال المناصب العسكرية و السياسية و الإدارية ، للاستفادة من السياسة الاستهلاكية الجديدة. لهذا استخدمت الرشوة لدعم مواقع راس المال المحلي المرتبط بالتجارة الخارجية.

و أمام انغلاق النظام و تغييب دولة القانون و تعميق الفجوة بين القمة و القاعدة ، اخذ الفساد يتغلغل في جميع المستويات الدولة على نحو خفي و سري و يذهب البعض الى القول ان الوضع الاقتصادي العالمي الجيد في أواخر السبعينات و بداية الثمانينات، لعب دورا في إخفاء الفساد السياسي. اذّ أن الأزمة الاقتصادية راحت عقب هبوط أسعار النفط في السوق العالمية عام 1986.

[1]محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 203.

قاد غرق النظام السياسي في الفساد إلى إفلاس النظام و عجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية ، و العدالة الاجتماعية و بالتالي فشل الانفتاح السياسي و الاقتصادي مرة أخرى ، لأن منطق السلطة ظل بعيدا عن العقلانية ، وكان ما يزال يسير وفق الذهنية الكاريزمية ، ويخضع لروح الأبوية . ساهم الفساد إذن في استقرار النظام الأحادي ، و حافظ على توازن الأطراف الفاعلة ، لكنه اضعف الدولة ، و أفقدها هيبتها و مصداقيتها .

المطلب الثاني: الفساد السياسي في المرحلة الانتقالية.

في ظل الظروف السياسية و الاقتصادية التي طبعت تطبيق مشروع التحول الديمقراطي ، انهارت المؤسسات ،وعمت الفوضى ، أمام تخلي الدولة عن مسؤولياتها في ضبط العملية السياسية ، وتنظيم عملية الانتقال الاقتصادي . لقد تركت الأوضاع محل تجاذب بين الحكومة و قوى المعارضة، التي نجحت في استخدام جميع الوسائل و القنوات العصرية لتعبئة الشارع الجزائري الواسع حول برنامجها ، إلا أنها افتقدت استراتيجيا واضحة لإدارة الأزمة العامة . ولعل ذلك يفسر سقوطها في فخ السلطة السياسية الفعلية و جرها إلى استخدام أسلوب العنف و هو ما أعطى الجيش في عام 1992 الحجة للتدخل ووقف العملية الانتخابية.[1]

إنّ الفراغ الدستوري الذي حصل ، والهيئات غير شرعية التي تم تنصيبها بعد ذلك ، و الاستعانة بمسئولين ، مثقفين، و صحافيّين هي إجراءات كان الهدف منها إضفاء المصداقية على الفئة المسيرة الجديدة ، و إسّكات موجة التنديد الداخلية و الخارجية المطالبة بالعودة إلى عملية التداول الديمقراطي السلمي . لقد شجع انغلاق النظام السياسي تطرف المعارضة، وشجع أيضا تداعي الفساد . وهكذا أمام تفاقم

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 204.

الاضطرابات ، برزت ظاهرة المولاة ، وعم النهب الذي لم يعد يقتصر على النخبة الحاكمة ، بل امتد إلى الطبقة السياسية ، و النخب المثقفة و الإعلامية و أصبحنا نعيش مرحلة أعده بناء الفساد ، فأوضاع البلد العامة زادت معها حالات خرق القانون، ولم يعد للتهديد القضائي و العقابي أهمية في نظر أصحاب السلطة و ذوي النفوذ.

عند تولي محمد بوضياف ، العائد من منفاه الحكم ، اكتشف إن الفساد ينتشر بشكل رهيب، ولم يتردد بالتصريح بذلك في كثير من خطبه ، وكان يردد دوما :"لا بد من الحرب ضد الرشوة " وأقحم مصطلح المافيا السياسية ـ المالية للإشارة إلى الفئة التي تملك الثروة ، و المرتبطة بدوائر السلطة. و هكذا تبين للطبقة السياسية و الإعلامية أن بوضياف يدرك أصلا لأزمة وحالة الركود التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني. لقد توصل إلى معرفة الأسباب التي عجلت بانهيار حكم جبهة التحرير الوطني ، ودخول البلاد في فوضى عارمة فأشكال الفساد التي استوطنت في أجهزة الدولة .، وخربت الاقتصاد حالت دون تحقيق التنمية المنشودة.[1] هذا ما استنتجه بوضياف ، غير انه لم يستطع تصفية محيطه المتعفن.((كان من بين أولوياته محاربة الرشوة، فنظام الراشي و المرتشي الذي شيده الشاذلي ، ينبغي إزالته تماما، فكل السياسيّين الذين استفادوا من ثماره، ينبغي عزلهم و تنحيتهم من مراكز القرار، وهذا ما سيؤدي إلى استعادة ثقة الشعب)).

لقد أدرك بوضياف أن قضية الفساد تكل مسالة بالغة الأهمية لدى الرأي العام، لذا رأى أنه يجب معالجة المشكلة بكل حزم و هدوء. لكن اغتياله يوم 29 جوان 1992، بعد مرور ستة أشهر على توليه الحكم .حال مرة أخرى دون وضع حد للفساد. فعملية الاغتيال البشعة التي أنهت حياة أحد القادة التاريخين، أعطت دلالات عدة، و كشف حقائق مهمة ، حيث أن تصفيته جاءت نتيجة لمغامرته بفتح ملف

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 204.

الفساد. بادرت الحكومة إلى شن حملة واسعة ضد المهربين عبر الحدود الجنوبية ، و مواجهة المضاربين في السوق الداخلية، لذا لم يتردد المراقبون في توجيه أصابع الاتهام إلى العناصر الفاسدة في أجهزة الدولة. فوجود قيادة سياسية صلبة ذات شرعية، تتمتع باستقلالية القرار، من شانه تهديد مصالحها، وهكذا وفرت البيئة السياسية المتردية الفرصة لزيادة تفشي مظاهر الفساد ، حيث ارتفع معدل تهريب الأموال العمومية إلى الخارج و ازداد حجم تبيض الأموال القذرة(أموال الرشاوي ، الاختلاسات)، وتنامت الزبونيّة في مختلف مؤسسات الدولة ، وعمت الرشوة جميع القطاعات.

وكان أهم عامل سرع وتيرة الفساد السياسي هو اللّجوء إلى التعاقد مع الشركات المتعددة الجنسيات لاستغلال مخزون النفط الموجود، خاصة الشركات الأمريكية.[1]

و الفرنسية التي أقنعت الحكومة بضرورة خصخصة قطاع المحروقات ، إنّ هذه العروض التي قدمتها تلك الشركات ، ومختلف الصفقات التي أبرمتها الشركة الوطنية للمحروقات ((سونطراك))،طبعها الغموض و تم فيها دفع رشاوي لأصحاب القرار.

عرفت ظاهرة الفساد إذن تطورا بارزا خلال المرحلة الانتقالية، فمع فشل مشاريع التسوية بين النظام و المسلحين ، وفي ظل انعدام السلم المدني و الاجتماعي ، وغموض السياسات الاقتصادية، وعدم التزام الحكومة بالشفافية في تسيير الثروة الوطنية ، تحول الفساد إلى آلية من آليات إدارة الصراع داخل أجنحة السلطة و خارجها . *

المطلب الثالث:الفساد السياسي(1995/1999) إبان حكم بوتفليقة.

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ص 208 .

* الفترة الانتقالية تتسم بدورها إلى طورين مختلفين من الناحية السياسية و المؤسسية الأول طور الانتقال من الوضع الاستعماري إلى وضع الدولة الجزائرية المستقلة.في تلك المدة كان بالجزائر مؤسسة مختلطة مكلفة بتسيير البلاد هي الهيئة التنفيذية المؤقتة،أما الطور الثاني الذي بدا في 1962 فقد شهد إقامة أول مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة وهي المجلس الوطني التأسيسي و الحكومة المؤقتة.

1. الفساد السياسي(1995/1999) :

بانتخاب ليامين زروال في 12 نوفمبر 1995 ، و إجراء الانتخابات التشريعية في5جوان 1997 ، انتهت حالة الفراغ المؤسساتي حيث إرادات السلطة من خلال تلك العمليتين إقناع الرأي العام في الداخل و الخارج بعودة المسار الديمقراطي و بالطبع لوحظ أن مباشرة العملية السياسية هذه المرة تمت بقيادة النخبة الحاكمة و بإحكام شديد ، لان الظروف تغيرت و القوى السياسية تبدلت و أصبح النظام أقوى من قبل . فالأزمة السياسية والاقتصادية اغرقا البلاد في ظواهر عدة فإلى جانب العنف المسلح أصبح الفساد منظما في جميع المؤسسات إدارية و القضائية.[1]

ويعود تنامي مختلف مظاهر الانحراف إلى انغلاق النظام السياسي أكثر من أي وقت، رغم وجود بعض مظاهر النشاط السياسي (دستور جديد انتخابات نشاط نقابي و جمعوي)إذ كانت منعدمة الثر و لم تغير في جوهر الممارسة والتنظيم السياسيين بسبب سيطرة الخوف في ظل حالة الطوارئ المطب1992.بل الملاحظ هو تأثير أجواء الاضطراب و الخوف على الساحة السياسية، وهو ما افرز سلبيات عديدة منها انتشار شبكات الزبونية و مختلف مظاهر الموالاة لأصحاب السلطة . فقد صارت حقوق الإنسان منتهكة، و المجتمع المدني محاصرا ، فلا معنى لاستقلالية النشاط و حرية الرأي، وهذا ما جعل البعض يرى في الوضع الجديد عودة إلى تسلطية الدولة باسم مكافحة الإرهاب، فانتشرت الرشوة وسط انعدام تأثير القانون و في غياب تام للشفافية، كما أدركت القيادة السياحية خطر دور جماعات المصالح على استقرار الدولة.

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 209.

لقد أصبح الفساد منظما و ذا تأثير في الساحة السياسية بشكل جلي ، و لم يعد المواطن يسمع عن محاكمة المسئولين، أو مقاضاة شخصيات سياسية في فضائح مالية، بل تمت في العادة معاقبة((الدروع الواقية)) التي يمثلها الأعوان الإداريون، ومعاقبة ذوي المناصب الأدنى.

في جل المناسبات الانتخابية، منذ رئاسيات1999، لا يكاد مهرجان انتخابي يخلو من التنديد بالفساد و المفسدين من ذلك مثلا تصريح احد المرشحين للرئاسة، وهو العقيد السابق يوسف الخطيب بأنه سيفتح ملفات الكبرى المتعلقة بالأموال التي تم تحويلها إلى الخارج، وسيعمل على استعادتها ومعاقبة المسئولين. من جهة صرح بوتفليقة الفائز بالانتخابات، بأن الغنى الفاحش و الثراء في الجزائر المستقلة ليسا طبيعيين، بل هما نتيجة ممارسات غير مشروعة

ب.الفساد إبان بوتفليقة 2010/1999 :

كسر عبد العزيز بوتفليقة لدى توليه الحكم في ابريل 1999، وفي خطبه المتعددة، كل ماتبقى من ممنوعات بشان الموضوع، فظل يؤكد أن الفساد لم يعد مرضا عرضيا بل أصبح وباء مستوطنا ومنظما عبر شبكات متطورة، تتعاون اليوم مع جماعات الإرهابية المسلحة، وأن الدولة على علم بتلك الشبكات التي تمول الإرهابيين من اجل تسيير مصالحها الخاصة.[1]

لذا يلاحظ أن ظاهرة الفساد تبقى وثيقة الصلة بما هو سياسي أي بأزمة الحكم، وغياب الشفافية فصارت أجهزة الدولة و مؤسساتها عديمة الفعالية ، وبفعل تغييب آليات الحكم الديمقراطي، و رفض الالتزام بالقانون، و الشفافية سيطر الفساد السياسي على الحقائق وتعتبر قضية بنك خليفة واحدة من الفضائح التي أثبتت أن الفساد في الجزائر سياسي بطبيعته.

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 211.

فضيحة بنك خليفة :

لم تأخذ قضية فساد في الأعوام الأخيرة الحجم الذي أخذته فضيحة بنك خليفة ، فقد وصفها البعض بفضيحة القرن، وفضل آخرون وصفها بالقضية المالية و القانونية المهم أنها تعكس المعنى الحقيقي للفساد المنظم الذي تتداخل فيه مختلف الأطراف و الإبعاد السياسية و المالية و الاقتصادية. داخل محيط يطغى عليه التسبب و الإهمال بفعل تغييب القانون و المسؤولية، لقد تم كشف الغطاء عن هذه الفضيحة بعد ان تمكن المفسدون من المال العام و استطاعوا الإفلات من يد العدالة. [1]

سمي مجمع خليفة ، الذي ضم بنكا للطيران و شركة بناء و قناة تلفزيونية وخمسة فروع أخرى، الإمبراطورية وقد انطلق من الصفر ليصير في ظرف ثلاثة أعوام إمبراطورية مالية وتجارية يملكها عبد المؤمن رفيق خليفة رجل الأعمال الشاب الذي بدا مشواره بممارسة النشاط لصيدلاني.

لقد أصبح بنك الخليفة الوجهة المفضلة للمؤسسات العمومية التي تسابقت لإيداع أموالها لديه مثل (صندوق الضمان الاجتماعي ،الصندوق الوطني للتقاعد ،ديوان الترقية و التسيير العقاري) بسبب الإغراءات التي كان يقدمها إلى المسئولين، منها على سبيل المثال نسب الفوائد العالية ، بعد أن قامت مؤسسات حكومية كثيرة بسحب أموالها من البنوك العمومية و وضعها في بنك خليفة. *

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ،ص 212.

*بعدأناتسعنشاطالخليفةفيظرفقياسي،باترجلأعماليسرقالأضواءوذاشهرةعالميةيلقبمنطرفالصحافةالعالميةب"الرجلالذهبي"بعدالدعايةالسياسيةالتيحظيبها،والدعايةالإعلاميةالتيحققها.

المبحث الثاني :علاقة الفساد س بالجريمة المنظمة و الاستقرار السياسي ونتائجهما.

المطلب الأول:علاقة الفساد السياسي بالجريمة.

تعرف الجريمة المنظمة على أنها:"جماعة مستمرة من الأشخاص الذين يستخدمون الإجرام و العنف و الإدارة المتعمدة للفساد و الحصول على منافع مادية و الاحتفاظ بالسطوة ".

أصبحت الجريمة المنظمة بمفهومها التقليدي خروجا عن المألوف و ضربا من ضروب الممارسات المجتمعية التي توصف بالفساد . ومن بين المحاولات التي تبذلت في هذا المجال التعريف الذي صدر عن المؤتمرات التي بذلت في هذا المجال التعريف الذي صدر عن المؤتمرات التي عقدها نلسن روكلفر حاكم نيويورك و الذي يقول أن الجريمة المنظمة"ثمار اتفاق إجرامي" ذي خاصية متزايدة و متكاثرة تستهدف امتصاص اكبر قدر من الأرباح التي تتحقق للمجتمع ، و ذلك اعتمادا على أساليب مجحفة و ظالمة منها ما يتخذ قالبا طابعا شرعيا من الناحية المظهرية ، ومنها مالا يتخذ هذا الطابع أو يخفي مظهره ليخالف القانون . ولكن في كل الأحوال هناك اعتمادا متزايدا على أساليب إحداث الذعر و نشر الفساد فضلا عن التزام الجماعات الإجرامية بإحكام تنظيمية صارمة ، وفي الوقت الذي تتربع فيه على قمة تلك الجماعات قلة تحرص على الظهور بمظهر النقاء و الطهارة و الالتزام بالقانون.[1]

الجريمة المنظمة:"هي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار القانون و الضوابط الاجتماعية و يضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفقا لنظام بالغ التعقيد و الدقة، يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا و تقدما ، كما يخضع أفراده الإحكام قانونية وضعوها لأنفسهم تفرض أحكاما بالغة القسوة على من

[1] د. محمد الأمين البشرى ، **الفساد و الجريمة المنظمة**، الرياض:2004،ص 50.

يخرج على قاموس الجماعة المنظمة . و يلتزم أفراد الجماعات الإجرامية المنظمة في أداء أنشطتهم الإجرامية المنظمة في بخطط دقيقة تعود عليهم بالأرباح الطائلة.

في رأي **والتر ركلس**، الجريمة المنظمة هي:" مزاولة عمل تجاري غير مشروع مع العلم بعدم مشروعية ذلك العمل".

ويعرف **سلن سورستن** الجريمة المنظمة بقوله:"أنها مرادف لأعمال اقتصادية نظمت لأغراض القيام بنشاطات غير قانونية وفي حالة القيام بتلك النشاطات بالطرق القانونية ينبغي تكملها بوسائل غير مشروعة".في مجال القانون، و رغم الاستخدام الشائع لعبارة الفساد، مازالت القوانين الوطنية خالية من تعريف قانوني للفساد كجريمة تعاقب عليها القوانين العقابية، كما تخلو القوانين من قسم يضم طائفة من الجرائم التي يمكن تسميتها للجرائم التي توصف اليوم بجرائم الفساد، وفقا للمواثيق الدولية و الإقليمية وكما سبق أن اشرنا إلى الإجماع حول أنماط الجرائم التي ينبغي إدراكها ضمن قائمة جرائم الفساد التي تعهدت بها الاتفاقيات و المواثيق الدولية و الإقليمية.[1]

إن الفساد و الجريمة المنظمة يعتبران ظاهرتين إجراميتين غير معزولتين عن نظام إدارة الدولة وحركة المجتمع المدني،بحيث استهدفت الدراسة التعرف على أنماط المؤسسية التي تحدد مدى قابلية الدولة لتكون موطنا لجرائم معقدة و متداخلة، مثل جرائم الفساد المرتبط بالجريمة المنظمة،أي الجرائم المنظمة التي تعتمد على الفساد في تحقيق أهدافها، و إخفاء عائداتها و حماية أعضاء عصاباتها.

إنّ درجة انتشار الفساد و الجريمة المنظمة في القطاع العام تتميز في المقام الأول بنوعية نظم ومؤسسات الدولة، خاصة نظم الشرطة ، النيابة العامة و القضاء، علاوة على العوامل السياسية و الاجتماعية و

[1] د.محمد الأمين البشرى ،**المرجع السابق** ، ص 52 .

الاقتصادية و أن توافر أدلة تثبت أن انتشار الجريمة المنظمة ، و بالتالي تسهم الجريمة المنظمة بعائداتها المالية الكبيرة في تفشي القطاع العام فيما تعرف برابطة الجريمة المنظمة و الفساد،و توصلت الدراسات إلى أن توجد توصيات من شانها منع ظاهرة الفساد و الجريمة:

. استقلال القضاء.

. مشاركة المجتمع المدني.

. إصلاح نظام العدالة الجنائية.

. الحد من التسويق العشوائي.

. تحديث النظم المالية.

. حسن توزيع الدخل. [1]

فعلاقة الفساد و الجريمة المنظمة هي علاقة روح بجسد،كل منهما يشكل سببا ونتيجة للأخرى. الجرائم التي صنفت كأنماط من جرائم الفساد هي جرائم منظمة، والتنظيم الهيكلي للجريمة المنظمة يقوم على الفساد و بناء قنوات تنظيمية للتواصل مع المفسدين و إفساد ضعاف النفوس.[2]

المطلب الثاني:علاقة الفساد السياسي بالاستقرار السياسي.

قبل التطرق إلى تحديد العلاقة مابين الفساد و الاستقرار السياسي ينبغي ضبط مصطلح الاستقرار السياسي.

[1] د.محمد الأمين البشرى ،**المرجع السابق** ، ص53 .
[2] د.محمد الأمين البشرى ،**المرجع السابق** ، ص 53.

مفهوم الاستقرار:

إن كلمة استقرار في اللغة العربية من الفعل استقرّ:يستقرّ، استقر، استقرارا أي بمعنى ثبت و تمكن.

فقد ورد معنى الاستقرار في القران الكريم في عبارات مختلفة نذكر من بينها:

قال الله تعالى:"....**و لكم في الأرض مستقر و متاع إلى حين**"[1] بمعنى الثبوت و السكون ، أي مسكن و قرار.و قوله تعالى:"....**و لكن انظر إلى الجبل فان استقر مكانه فسوف تراني**"[2]، ومعناه إن استقر مكان الجبل و لم يتزلزل.وقال الله تعالى أيضا في الآية الكريمة:"**يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع و إن الآخرة هي دار القرار**[3]"، بمعنى هي محل الإقامة و منزل السكون و الاستقرار.قال الله عز و جل :"**الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء....**"[4]،أي بمعنى قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها و غرسها و البناء عليها، و السفر و الإقامة فيها،أي أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي انتم على ظهرها قرارا تستقرون عليها وتسكنون فوقها.

أما معنى الاستقرار في القواميس الأجنبية من بينها قاموس الفرنسي" لروس" صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه،أو وجود حالة من التوازن و الواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة انطلاق لتعريف الاستقرار السياسي

مفهوم الاستقرار السياسي:

[1] القران الكريم،سورة البقرة، الآية35.
[2] القران الكريم،سورة الأعراف، الآية:143.
[3] القران الكريم ،سورة غافر، الآية 39.
[4]القران الكريم، سورة غافر، الآية64.

يؤكد **جان اريكلانسفانت**" أنه لا يوجد تعريف منهجي و إجرائي للاستقرار السياسي ،بيد انه يمكن الاعتماد على تعاريف عامة أو بسيطة أو مركبة ، بحيث يحتوي الاستقرار السياسي على عنصرين:

النظام اللافوضى: والذي يعني غياب العنف و القوة و الإكراه و القطيعة مع النظام السياسي.

الاستمرارية:و تعرف الاستقرار بالغياب النسبي للتغيير في مكونات النظام السياسي، بتدني مستوى اللااستمرارية في التطور السياسي،و بغياب قوى اجتماعية و حركات سياسية تسعى إلى إدخال تغيرات جوهرية على النظام السياسي. [1]

ما يعاب على هذا التعريف انه لا يبرر بصفة واضحة أن النظام" و الاستمرارية"مختلف من الناحية الاصطلاحية، ففي صورة وجود قوى اجتماعية و حركات سياسية تسعى إلى إدخال تغييرات جوهرية على النظام السياسي، لا يمكن لاح دان يفترض غياب العنف و القوة و الإكراه و القطيعة مع النظام.

أما حسب رأي **ليجفارت** فهو يرى بأنه ينبغي توفر أربعة عناصر في الاستقرار السياسي:

1.الإبقاء على النظام.

2.النظام المدني.

3. المشروعية.

4. الفاعلية.

إن الاستقرار السياسي كانت له تعاريف أخرى،فكل مدرسة من المدارس الفكرية اتبعت مفهوم معين.

[1] بقدي كريمة ،**المرجع السابق** ، ص 49.

1. المدرسة النظمية :انطلقت هذه المدرسة من منهج التحليل النظمي ،أو التحليل النسقي،هذه المدرسة ترى بان الاستقرار السياسي هو مرادف لحكم النظام و الإبقاء عليه، كما انه يعني القدرة على التكييف مع الظروف و الأوضاع و المتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات و الهياكل في المجتمع ،كما يعني حياد مؤسسة الخدمة و الإنتاج عن تقلبات السلطة و فصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل و الخارج ، وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة.[1]

فالمدرسة النظمية أو النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على الإبقاء و الاستمرارية و قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من اجل الحفاظ على استقرارها.

2.المدرسة السلوكية:إن الاستقرار وفق هذه المدرسة ،فانه يرادف غياب العنف السياسي، و النظام السياسي المستقر فهو ذلك النظام الذي يسوده السلم و طاعة القانون و الذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الاجتماعية و تتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية و ليس نتيجة للعنف.[2]

3المدرسة البنائية الوظيفية:قد تناول "**غابريال الموند**" مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي، حيث ان هذا السلوك يرى نموذجه في كائن حي يسعى إلى التكيف و التوازن و الاستقرار وإن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها وإن تكيف هذا الكائن أو النظام السياسي و توازنه و استقراره دليل على حيويته .

[1] خالد حنفي علي، **الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا،مجلة السياسية الدولية**،القاهرة:مؤسسة الأهرام،العدد153،جويلية2003،ص29.

[2] حسن كريم،**"مفهوم الحكم الصالح "**،مجلة المستقبل العربي،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية،العدد309،أكتوبر 2004 ،ص ص50-51.

الاستقرار السياسي:هو عدم استخدام العنف لأغراض سياسية، و لجوء القوى و الجماعات السياسية إلى أساليب الدستورية في حل الصراع ، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه و النابعة من البيئة الداخلية و الخارجية للنظام.

الاستقرار السياسي:هو عملية التغير التدريجي المنضبط و التي تتسم بتضاؤل العنف السياسي و تزايد الشرعية و الكفاءة في قدرات النظام.

ترى **نيفين مسعد**"أن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي لان الالتجاء إليه يعكس إفلاس النظام في و سائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها، كما لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بتدرجه، و إنما يرتبط بمضمون هذا التغيير و اتجاهه، لان التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام و فعاليته حتى و إن اقترن بالعنف السياسي، و إن وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته، و تدني فعاليته، و عليه يكون العنف السياسي الذي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي بجميع مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك، بدءا من وسائل قمع المعارضة مرورا بالانقلابات العسكرية و انتهاء بالعصيان السياسي أو العسكري ، يخضع للدراسات الامبريقية المعتمدة على مؤشرات منها:اثر التعددية الثقافية على الاستقرار السياسي،اثر الحالة الاقتصادية و غيرها من المداخلات و التناقضات في بنية المجتمع.

وعليه كان تعريفها للاستقرار السياسي على أنه:"ظاهرة تتميز بالمرونة و البنية و تشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير ، و احتواء ما قد ينشا من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق ، دعما لشرعيته و فعاليته" [1]

[1] د نيفين عبد المنعم مسعد،**الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي**، القاهرة:،مكتبة النهضة المصرية،1988 ص:5

إن الاستقرار السياسي يعتبر هدف قومي ودولي،نظرا لارتباطه بالأمن القومي والدولي لما له من تأثير على استقرار الدول ، إلا انه توجد العديد من العقبات التي تقف كحاجز اما الاستقرار السياسي ما يؤدي في الأخير إلى عدمه.ومن بين هذه المعيقات نذكر ما يلي:

1. عجز النظام السياسي أو الحكومة على أداء وظائفها بفعالية و كفاءة يؤدي إلى فقدان الثقة فيها من طرف المواطنين، و يتعرض النظام إلى الاختلال و يعجز عن جلب المساندة و الموارد و الدعم الضروري لبقائه و استمراره.

2. تغير مطالب و مصالح المجتمع أو الفئات المؤثرة فيه، وتغير القيم السائدة مما يؤدي إلى احتمال ممارسات النظام القمعية ،أو تركز السلطة في يد نخبة حاكمة تضيف قاعدتها لتستأثر بكل موارد النظام.

3.الإحساس بالحرمان الذي يمثل مصدرا للإحباط و عدم الرضا و الغضب ، فهو من شانه أن يشكل فرصا للعنف الجماعي.

4. فقدان أو ضعف شرعية النظام و انحسار مكانة السلطة و هيبتها نتيجة لضعفها أي عدم قدرتها على إدارة و تحقيق وظائف النظام وهذا الفشل من شانه أن يفقد ثقة المواطنين بالسلطة ما يجعل استقرار النظام السياسي الشرعي في خطر.

المبحث الثالث:أثار الفساد السياسي.

المطلب الأول :أثاره على النواحي السياسية.

الفساد ناتج عن حكومة ضعيفة و في نفس الوقت يؤدي إلى إخفاق الحكومة في الداخل و إضعافها في الخارج ، فنرى في الداخل عزوفا للشرفاء و أصحاب الكفاءات وتهافتا من الطامعين المتسلقين من اجل تحقيق المنافع وان كان ذلك التنازل على حساب مصالح و التفريط بمقدرات الأمة.

يؤثر انتشار الفساد على إجراءات العملية الانتخابية و على نزاهة نتائج الانتخابات مما يتيح الفرصة لوصول عناصر فاسدة في مجلس الأمة و المجلس البلدي و الجمعيات المهنية و التعاونية لأنه يقع على عاتق هذه المؤسسات التشريعية قرارات سياسية و اقتصادية و اجتماعية مصيرية ومن خلال دخول الفاسدين لهذه المؤسسات تتخذ القرارات تبعا للمصالح الشخصية يؤدي عدم نزاهة الانتخابات إلى عزوف المواطنين عن عملية الاقتراع و بالتالي غيابهم عن المشاركة في الأمور السياسية وعدم ثقة في النظام السياسي برمته.[1]

يؤدي الفساد السياسي إلى الظلم و الغبن وعدم المساواة وعدم التكافؤ في الفرص بيت المواطنين ويتخلخل النظام الديمقراطي و بالتالي تتشوه سمعة الدولة في الخارج.

يؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات و الخلافات في جهاز الدولة و بين الأحزاب المختلفة، وذلك من اجل تحقيق المصلحة الخاصة بدلا من المصلحة العامة.

كم يؤثر أيضا على وسائل الإعلام و تخفيزها وجعلها بعيدة عن دورها في التوعية و محاربة الفساد وعدم إعطاءه لعب دورا مستقلا بعيدا عن التدخلات السياسية في شؤونه، سواء كان ذلك في مجال الحملات الانتخابية أو في المسيرة السياسية ككل.[2]

[1] نادية قاسم بيضور ،**الفساد أبرز الجرائم (الآثار وسبل المعالجة)**، لبنان :منشورات الجلي الحقوقية للنشر ، ط 1 ، 2013 ، ص 34.
[2] د . محمود عبد الفضيل، **الفساد و تداعياته في الوطن العربي** القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1999 ، ص 33.

مع تطور الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و انطوائها تحت مظلة العولمة برزت فئة جديدة أو نخبة من المهنيين و رجال الأعمال الليبراليون الجدد تسير في ركب الهيئات و المؤسسات الدولية وفي مجال الخصخصة و الاقتراض الخارجي والمعونة الخارجية و تحرير السوق و التجارة و السعي لدمج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي الرأسمالي و الشبكات المالية الدولية متناسين عن الثوابت الوطنية و الحاجات والمصالح الاقتصادية الوطنية وعدم إعطائها أي اعتبار.

يتم إعطاء النخب السياسية عن طريق الفئات المذكورة بمنحها التسهيلات عقودا خاصة و مشاريع تنموية كبيرة و يتخذ ثلاثي أخطبوطي كبير يمثل المؤسسة المختصة بالدولة و الشركات الدولية و المحلية و البيروقراطية الحكومية و يترك الأمر للمكاتب الاستشارية بالشراكة مع النفوذ السياسي للحصول على العقود الاستثمارية الصحيحة و تسهيل مهمات رأس المال العابر.

تزايد عمليات النصب و الاحتيال و تلاعب المستثمرين كبار بصفقات وهمية وشركات الأسهم والبورصات العالمية، وقد تهاوت شركات عملاقة و أفلست بنوك خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى أزمة الرهن العقاري و التي طالت نتائجه معظم المؤسسات المالية الدولية في جميع أنحاء العالم .

المزاوجة غير الشرعية بين السلطة و الثروة و أن القاسم المشترك لهذين القطبين أصبح الفساد ،و هو عقد قران فيما بين رجال الأعمال و الفئات البيروقراطية عن طريق الصفقات المشتركة و نهب المال العام.

لا يهدف الفساد السياسي نهب الأموال العامة و شراء ذمم الناخبين و أصواتهم لضمان الفوز بالسلطة و حسب بل إضعاف النظام السياسي بمختلف أنماطه السياسية و الشرعية ليمارس السياسي أفعاله الفاسدة التي تستهدف بنية النظام السياسي و منظومة الضوابط الإدارية والتشريعية الناظمة لعمل المؤسسات الدولة

[1]و معايير السلوك الوظيفي لموظفي الخدمة العامة لحماية أموال الدولة و المصالح العامة، و عدم فتح المجال لضعاف النفوس السياسيين اختلاس الأموال العامة وتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصالح العامة ما يفسد مؤسسات الدولة و المجتمع بدوره يؤثر سلبا في أداء النظام السياسي و يضعف :

نظام الحكم في المجتمعات المتناحرة ما يشجع الحرب الأهلية.

الاستقرار السياسي و تردي الأمن ما يشجع على تفشي الفساد.

القرارات السياسية ما يضر المصالح الوطنية.

النمو الاقتصادي ما يعيق تطوره.

فرص الاستثمار ما يفقد الشركات العالمية الثقة بالدولة جراء التنافس السياسي على طلب العمولات مالية لعقد الصفقات التجارية.

إن تدني كفاءة موظفي الخدمة العامة و فسادهم يضعف ثقة المواطن لمؤسسات الدولة و المجتمع و يولد إحساسا بالظلم ، و تزداد ثقة المواطن بالدولة عند توافرها على كوادر كفوءة و خبرات علمية قادرة على تقديم خدمات عامة يتحسن المواطن من خلال رفع مستوى الرفاه، فضعف الحكومة و فسادها و قمعها السياسي يسبب كوارث سياسية و صراعات تؤدي إلى معاناة المجتمع.

لا يعود استشراء الفساد السياسي لتدني كفاءة مؤسسات الدولة وفسادها فحسب ، بل لفساد العملية السياسية برمتها، فحين تفرض النخب السياسية الفاسدة توجهاتها على النظام السياسي تحل بقواعد العمل

[1] د. نادية قاسم بيضور، **المرجع السابق**، ص 53.

السياسي و معاييره الأساس المستمدة من تجارب أنظمة الحكم الصالح في الدول العالم و خبراتها في صياغة التشريعات الدستورية الضمنة لحقوق الدولة و المجتمع .[1]

المطلب الثاني :أثاره على النواحي الاجتماعية.

يؤثر الفساد السياسي سلبا في الوظيفة العمة ، حيث يمنع الموالين الترقيات في مؤسسات الدولة والوظائف في الشركات التجارية الخاصة الصديقة، و تستبعد غير الموالين الرافضين و تلفق لهم التهم.

إن نفوذ السياسي الفاسد يعرقل مساءلته عن أفعاله الفاسدة في مؤسسات الدولة و المجتمع و يسوق نفسه إعلاميا انه يكافح الفساد و يحرص على النزاهة و أمين على الأموال العامة لاستغفال الجمهور الجاهل المنصاع لعاطفته من دون عقله ما تؤثر سلبا على تنفيذ المشروعات التنموية و الخدمية فمن العوامل المساعدة في تفشي الفساد السياسي استغلال السياسي مزايا الدولة لمكافئة مناصريه و استغلال نفوذ السياسي لتمرير صفقات تجارية فاسدة بين الحكومة و الشركات الخاصة، و التحالفات السياسية المؤقتة في المجتمعات المتناحرة تمنحها محاصة المناصب الحكومية المختلفة و عدم خضوعها للمساءلة، ويجني السياسيون الفاسدون و التجار أرباحا طائلة بعدم وجود استقرار سياسي .

- ✓ انتهاك حقوق الإنسان.
- ✓ يصنع الفقر للشعوب و يضع العراقيل أمام محاربة الفقر.

المطلب الثالث:أثاره على النواحي الاقتصادية.

1.يعيق النمو الاقتصادي .

[1] د. نادية قاسم بيضور، **المرجع السابق**، ص 54.

2.يسبّب تراجع عائدات الضرائب و ارتفاع النفقات العامة ما يحدث خللا في الموازنة العامة.

3.يقلل من مردودات المساعدات المقدمة للدول الفقيرة باستنزاف تلك المساعدات في المصالح الشخصية للموظفين العموميين.

4.يحول دون استغلال الكفاءات العلمية و المهنية في الإنتاج و التنمية.

5.يقلل فرص الاستثمار و يخفض معدلات النمو بصورة كبيرة.[1]

[1] د. محمود عبد الفضيل، **المرجع السابق**، ص 36.

الفصل الثالث

الفصل الثالث :الحكم الراشد كآلية إصلاح في الجزائر.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للحكم الراشد.

المطلب الأول:أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد.

توجد العديد من الأسباب التي كانت وراء بروز مصطلح الحكم الراشد ، وان هذا المفهوم جاء نتيجة تطورات و تغيرات حديثة ، تمثلت هذه التغيرات في طبيعة دور الحكومة و كذلك تطورات منهجية و أكاديمية .فالحكم الراشد طرح في قضايا اقتصادية وسياسية و ثقافية ،كما تأثر كذلك بمعطيات داخلية و أخرى خارجية.[1]

أولا:الأسباب السياسية:

1.العولمة عولمة القيم الديمقراطية و حقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة

2. عولمة آليات و أفكار اقتصاد السوق ، وهذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.[2]

3. تزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستويين الوطني و الدولي .

4. انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس.

5. زيادة معدلات التشابه بين الجماعات و المؤسسات و المجتمعات.

6. التطور التقني الحاصل، خاصة مع ظهور شبكات الانترنيت و هذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين.

[1]د.سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، **إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، القاهرة : مركز دراسات واستشارات 2010 ص4.
[2]د. قاسم حجاج، **العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية و عولمة إنسانية**،الجزائر : ط 1 ، سنة 2003،ص 304 ص 313.

تضخم الجهاز البيروقراطي : و ترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في تمسكها بمبادئ البيروقراطية ، وعدم محاولة هذه الأجهزة الحكومية التكيف مع المتطلبات المتغيرة و المتسارعة للمجتمعات و ذلك باستخدام التقنيات الحديثة و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال .ضعف البنية المؤسسية السياسية و الإدارية ، وغياب الشفافية و المحاسبة.

فشل الدولة: يتضح ذلك من خلال عجز الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها ، وفشلها في الوفاء بوعودها خاصة في قارة إفريقيا و العديد من البلدان النامية الأخرى، أين نجدها عاجزة على أن تكون المحرك الرئيسي للتنمية، كما فشلت في تحقيق السلم و الحفاظ على النظام العام و حماية ممتلكات العمومية وهذا ما أدى إلى ظهور عامل انعدام الثقة اتجاه المؤسسات الوطنية.

عدم الاستقرار السياسي : إن معظم دول العالم الثالث تعاني من شدة الصراعات عن أزمات اقتصادية و تدهور الوضعية الاجتماعية و الفتن الطائفية إلا أن العامل الأساسي الذي اثر على استقرار الدول هو عدم إعطاء أنظمة الحاكمة الفرص لمجتمعاتها المدنية من اجل المشاركة في الحكم و اختيار من يمثلهم داخل المجالس الشعبية ،انتهاك حقوق الإنسان .

موروث المساءلة التقليدية :إن الحكم يدعو الفاعلين الذين هم جزء أساسي من الحكومة إلى لعب دور المساءلة عن طريق الوسيط(intermédiaire) المجتمع المدني و ذلك من خلال جمعيات الترفيه و الحماية مثل: نقابات العمال، المنظمات الغير الحكومية.[1]

[1]د.سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، **المرجع السابق** ،ص 05.

ثانيا:الأسباب الاقتصادية :

الأزمة المالية التي واجهت الدولة و عجزها على تلبية احتياجات المواطنين، و هذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني في عمليات التنمية للقضاء على الفقر و الأمراض و نقص التعليم، خاصة في الدول النامية.

فمختلف هذه التطورات أدت إلى تغيير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة ، إلى أن تصبح قادرة على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود و ذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية، أي أن خيارات العامل الخارجي و سياساته هي التي تشكل في مجملها أولويات و قضايا السياسة العامة في مختلف الحكومات.

*إن العديد من التحولات الجذرية التي شهدها العالم نحو اقتصاديات السوق، أدت إلى الاعتماد على القطاع الخاص في ظل بيئة عالمية عالية التنافس ، تتميز بالتقدم التكنولوجي الهائل الذي أدى إلى تحقيق عالمية السوق، وهذا ما يتطلب انتهاج سياسات اقتصادية محكمة تعظم الاستفادة من قوى السوق ، فمن الضروري إشراك القطاع الخاص دور أساسي في عملية التنمية.[1]

*إن التغيير الجوهري في الأسس و القواعد التي تحكم النظام العالمي ساهم في اتساع دور القطاع الخاص، حيث زاد الاعتماد المتبادل بين الدول ، وكذا زيادة اندماج السوق وتعميق حدة المنافسة ، و كان ذلك نتيجة لتحرير التجارة الدولية سواء في السلع و الخدمات و رؤوس الأموال . ومع إنشاء منظمة التجارة

[1]د. إيهاب الدسوقي، **دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة و المجتمع**، ص 101.

العالمية، اكتمل مثلث النظام الاقتصادي الدولي ، الذي يتمثل إضافة إلى هذه الأخيرة في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي الذي يهتم بتنظيم الشؤون المالي. و كذا تنمية اقتصاديات الدول.[1]

*إن هذا التحول كان لها الأثر الواضح في تغيير وظائف الدولة و هذا ما أدى إلى تنامي و تزايد دور القطاع الخاص.

الانتقال الإيديولوجي نحو السوق :إن الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية، السوق الفردية ،أعلن كتحدي بالنسبة للدول التي تفرض هذا التحول إعادة تعريف دور الدولة في المجتمع باعتبارها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتنظيم القطاع الخاص كشريك و ليس كخصم.

ارتفاع المديونية الخارجية التي من شانها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية ، زيادة على ارتفاع مستويات الفقر و ضعف القدرة الشرائية و تدهور موازين المدفوعات، و انخفاض كفاءة البنية الأساسية.

. استشراء ظاهرة الفساد و شيوعها عالميا بصفة غير منطقية و احتلالها رأس قائمة المشاكل التي تعانيها الدول النامية، نتيجة غياب آلية المحاسبة و المساءلة و عدم توفر عنصر الشفافية في تسيير أمور الدولة و شؤون الحكومة.

ثالثا:الأسباب الاجتماعية.

* ضعف مستوى التنمية البشرية ، نتيجة زيادة مظاهر الفقر و يتضح ذلك من خلال معاناة أفراد مجتمعات الدول النامية من سوء التغذية و الانتشار الواسع للأمراض الوبائية و المعدية.

[1]د. ايهاب الدسوقي، **المرجع السابق** ، ص103.

*أزمة البطالة التي تخيم كاهل المجتمعات النامية، حال دون إيجاد سبل للتخفيف من حدتها، في ظل العمليات الخوصصة، و التي شملت كافة الشركات و المؤسسات ، حيث كان لهذا الأخير الأثر الواضح في تسريح الآلاف من العمال .

استمرار تفشي ظاهرة الأمية التي ضربت الوسط النسوي من خلال عرض بعض أسباب و دواعي ظهور مفهوم الحكم الراشد على مستوى العالم المتقدم و العالم النامي نستنتج ما يلي:

إن مجمل هذه الظروف و المشاكل تعكس درجة فشل الدولة في العالم الثالث في سياساتها المتبعة، ذلك من خلال عجزها على خلق نظام سياسي مفتوح يؤمن بالمفاهيم الحديثة للممارسة السياسية مثل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز مبدأ سيادة القانون والاعتماد على النزاهة و التنافسية السياسية المشروعة في الآلية الانتخابية .....الخ قد فرضت على الدول النامية أن تفكر في إيجاد مخرج يليق بإصلاح أوضاعها الداخلية من اجل تقديم خدمات ذات نوعين للمواطن و التغلب على كل مظاهر التي أدت إلى فشلها، متخذة من مفهوم الحكم الراشد كمدخل أساسي و مهم في إدارة منظومة حكمها.

إن ظهور مفهوم الحكم الراشد في العالم الثالث ما هو إلا استجابة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي بغية التكيف مع المعطيات و المستجدات من اجل اللحاق بركب الدول المتطورة.[1]

إن تبني دول العالم الثالث ناتج عن حالة العنف و عدم الاستقرار السياسي، الذي كاد أن يعصف بكيان هذه الدول نتيجة تقييد الحريات الأساسية للمواطن بالإضافة إلى الوضعية المزرية لحقوق الإنسان و ما

[1]ازروال يوسف ،**مذكرة الحكم الراشد بين الأسس النظرية و اليات التطبيق،دراسة واقع التجربة الجزائرية** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيسرعلوم سياسية و علاقات دولية،تخصص تنظيم سياسي و إداري، باتنة :2009/2008،ص 08.

يتعرض له من انتهاكات صارخة، كما أن مستوى التنمية الإنسانية في العالم النامي في حالة جد متدهورة من انتشار(الأمية،الجهل ،الأمراض)

سيطرة النمط التقليدي في تسيير الإدارة الحكومية، وعدم قدرة الدول المتخلفة على التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي .[1]

المطلب الثاني : مفهوم الحكم الراشد.

لقد عرف مصطلح الحكم الراشد استخداما واسعا من طرف الدول و المنظمات الدولية و الإقليمية، وأصبح شرط أساسي وجوهري للنهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية. كما تعتبر أداة فعالة لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة و المجتمع في ظل عجز مختلف أساليب الحكم التي أثبتت فشلها، وهو عملية تتضمن التكيف مع المعطيات المتجددة التي يفرزها المجتمع الدولي الناتجة عن العولمة، وما خلفته من أثار سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.

أولا: مفهوم الحكم.

يعتبر مفهوم الحكم مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع ،و موارده و تطوره الاقتصادي و الاجتماعي و الحكم مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية و قضائية و إدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص.[2]

[1] ازروال يوسف ، **المرجع السابق** ، ص 09.
[2] حسن كريم ،**الحكم الصالح في البلاد العربية**، لبنان : 2004 ، ص 45.

. يعبر مفهوم الحكم عن إدارة و ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على مختلف المستويات المركزية و اللامركزية أي الإقليمية و المحلية.ومفهوم الحكم بهذا المعنى الحيادي ليس جديدا، بل هو قديم قدم الحضارات البشرية نفسها .إن هذا المفهوم يدل على الآليات و المؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أوفي التأثير فيها.

. يعتبر مفهوم الحكم من أكثر المفاهيم الاجتماعية و السياسية تداولا، وان اختلفت الزوايا التي يجري الدخول منها عند مقاربة هذا المفهوم، أو عند التحدث عن الدولة . وهو في أصله مفهوما محايدا، إذ أنه يعبر عن ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع و موارده و تطوره الاقتصادي و الاجتماعي .

ومن المدرك أن مفهوم الحكم هو أوسع من مفهوم الحكومة لأنه يشمل إضافة إلى ما تقدم به ، أجهزة الدولة الرسمية من أعمال و إلى جانب ممارسات السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية فانه يشمل أعمال جميع المؤسسات غير الرسمية و كل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني ،كما لا يخرج من إطاره عمل القطاع الخاص و قد اعتمدت كثير من منظمات الأمم المتحدة تعريف "الحكم" : بأنه إدارة ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على كل المستويات المركزية و اللامركزية و الإقليمية و المحلية.[1]

[1]د أمين عواد المشاقبة، المعتصم باله داود علوي **" الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد"**الأردن: دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، ،سنة 2012 ص 56.

ثانيا :مفهوم الصالح.

أما مفهوم "صالح" أو رشيد"ربطا بالحكم ،فإنها استخدمت حديث، أي ليس ابعد من عقدين من الزمان وذلك في عملية تقويم ممارسة السلطات في الدول ، من حيث إدارة شؤون المجتمعات باتجاه تطويرها و تنميتها وتقدمها. وهكذا عرف الحكم الصالح أو "**الحكم الرشيد**": بأنه ذلك الحكم الذي تنتهجه قيادات سياسية شرعية، أي منتخبة بصورة نزيهة و حرة، تشكل في سياق عملها كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، و تحرص على تحسين نوعية حياة المواطنين و رفاهيتها، وذلك في تبادل الثقة و الرضا بينهما و بين الرعية على أساس قيام شراكة فيما بينهما.[1]

يستخدم مفهوم الحكم الصالح منذ عقدين من الزمان قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء الحكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري و تنموي و تقدمي أيأن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتجة و كوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم ، وذلك برضاهم و عبر مشاركتهم ودعمهم .

*إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة إبعاد مترابطة و هي البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها و البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة و كفاءتها وفعاليتها و البعد الاقتصادي . الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى حيويته و استقلاله عن الدولة من جهة ، و طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي و تأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصاديات الخارجية و المجتمعات الأخرى من جهة أخرى.

[1] د. الحبيب الجنحاني**"المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي"**، الأردن : دار جرير للنشر و التوزيع ط 1، جوان 2006 .

و تؤثر هذه الأبعاد الثلاثة و تترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الصالح ، فلا يمكن تصور إدارةعامة فاعلة من دون استقلالا لإدارة عن نفوذ السياسيين و لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة فاعلة من تحقيق انجازات في السياسات العامة.[1]

يتفق معظم الكتاب على أن الحكم الراشد غير مرتبط بالمعنى المعياري الأوتوماتيكي و على أية حال فإن بعض من نماذج الحكم أفضل من بعض الأخر في تحقيق النتائج، كما أن التأكيد المعطى لمكونات الحكم الراشد ، يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر وفقا لما يقيمه أعضاء ذلك المجتمع، كنتائج مطلوبة أو ايجابية بصورة تختلف عما يقيمه مجتمع آخر و على هذا الأساس نميز بين هذا الحكم بأنه راشد أو سيء.

تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي الحكم الراشد منطلقا من فكرة مفادها تطوير المؤسسات التي يعرفها على أن مجموعة القواعد الرسمية(الدستور القوانين التنظيمات النظام السياسي) و غير الرسمية (الثقة في المعاملات نظام القيم العقائد و المعايير الاجتماعية و سلوكات الأفراد والمنظمات (الشركات النقابات والمنظمات الغير حكومية).

عرف البنك الدولي الحكم بأنه:"الأنظمة و الإجراءات التي تحكم على ممارسة السلطة باسم الدستور ومن ذلك اختيار و استبدال أولئك الذين يمارسون السلطة، وعندما يطال هذا الإجراء كل فرد عندما يصبح الذين يضعون الأنظمة و يطبقونها مسئولين تجاه الشعب عند ذلك يقال عن الحكم انه صالح .*

ووضع كل من برتروكمان و جول ابرباخ أربعة معايير لتقييم جودة و فعالية الحكم و هي :

[1] د.حسنكريم ،**المرجع السابق**، ص 46.

* تعريف البنك الدولي:الحكم الراشد يتضمن العمليات و المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات و اختيار السياسات و تنسيقها، من اجل تقديم خدمات جيدة و فعالة.

أولا:مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة.

ثانيا:درجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات.

ثالثا:طبيعة العلاقة بين الحكومة و مؤسساتها من جانب و جماعات المصالح القوى المجتمعية من جانب آخر.

رابعا:مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفاعلية.[1]

المطلب الثالث:أساسيات بناء الحكم الراشد.

1.المشاركة:وهي احد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الرشيد وهي من العلاقات الدالة على رشاده ومن المؤشرات على مدى كفاءته. و لا تقوم المشاركة إلا بوجود المجتمع المدني و بدورية الانتخابات وتمكين المرآة و صوابية التشريع و حسن الإدارة المحلية.

ولقد ارتبطت فكرة وجود المجتمع المدني ، كونها ترتكز على ممارسة المجتمع لادوار سياسية و اجتماعية و اقتصادية خارج سلطة الحكومة دفاعا عن مصالح فئاته ، تاريخيا بتطور الحياة السياسية في الدول الرأسمالية المتقدمة ، بالرغم من أن هناك مظاهر لهذا المجتمع قد ظهرت قبل ميلاد الرأسمالية تمثلت في اتحادات الحرفيين و غيرهم.

إن تمكين منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة في الشؤون العامة ، يرفع من درجة شفافية النظام السياسي و يقوي من سلامة حكم القانون و المساءلة وفي صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين،

[1] .د أمين عواد المشاقبة،**المرجع السابق**، ص58.

وبالتالي يتحقق الرضا الذي يؤمن[1] الشرعية الصحيحة للنظام السياسي، لقد حدد ليونارد بيندر وزملاؤه أزمات التطور السياسي في خمس هي:الهوية الشرعية المشاركة التوغل الانتشار و قال غيرهم من المفكرين أن التطور السياسي أي الوصول إلى الحكم الرشيد يقتضي المساواة و المشاركة الجماهيرية وتشجيعها على الانخراط في الأنشطة السياسية.

الشرعية:تعد الشرعية السياسية محصلة لصورة التفاعل بين السلطة و بين المواطنين إذأنها تقوم على القبول الطوعي للسلطة من قبل المواطن على أساس الوثوق بها فيما تخطط و تنفذ من سياسات ليس من حيث نجاعتها فقط و لكن من حيث أنها أصلا مستلهمة من تطلعات الجماهير اذ ذهب تطابق قيم النظام السياسي مع قيم المجتمع، و للشرعية في كل الأنظمة السياسية و مصادرها التي تكاد تنحصر في ثلاثة:

1.المصدر الأول:التقليدي و يشار به إلى مجموعة التقاليد الدينية و الأعراف القبلية و العشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين انطلاقا من الدين و التقاليد .

2. المصدر الثاني :الشخصية التاريخية أو الكاريزمية، و يكون فيه الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية. والواقع أن شخصانية السلطة قد تبدو مفيدة في مرحلة معينة من مراحل التطور السياسي للدولة.

3. المصدر الثالث : العقلاني القانوني و يقصد به مجموعة المؤسسات و القواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية و تضبط سير العملية السياسية.

و يرى ماكس فيبر أن النظام الحاكم يكون شرعيا أي صالحا و رشيدا، عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بالرضا عن هذا النظام و ينشا عن هذه لشرعية استقرار الحالة التصالحية بين الحاكم و المحكومين، ويشترط

[1]د.محمد فهيم درويش، **المرجع السابق** ، ص 35.

موريس ديفرجيه أن يتأتى الرضا عن قبول اختياري و عميق و ليس ما يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية أي بالضغط أو الإكراه أو الإغراء أو الترهيب أو الترغيب ويؤكد ديفيد ايستون أن اليقين و الحق هما مهد الشرعية و أن هذا اليقين لدى المواطن يعكس بشكل ضمني أو صريح حقيقة إيمانه بان أمور القبول أو الطاعة هي مطابقة لمبادئه و أخلاقه لما هو صحيح و محقق في المجال السياسي.

وهكذا فان مفهوم الشرعية يشير بمدلولاته الدقيقة إلى شرعية السلطة القائمة من حيث صلاحياتها كسلطة إلى الأمر الذي يستوجب التكليف بالطاعة .وهنا لابد من فهم شرعية المعارضة كونها تعبيرا عن وجهات نظر أخرى حول تحقيق المصلحة العليا للدولة و للمواطنين، واجتهادات ربما تختلف مع أراء السلطة اخذين بعين الاعتبار أن الحكم الرشيد بقول بتداول السلطة سلميا بين جميع المكونات السياسية و بالتالي فان النظام السياسي لا يغدو تنظيما تقنيا للسلطة فحسب و إنما يصبح توافق بين المبادئ العامة أو النظرية الإيديولوجية التي يتمسك بها من ناحية و بين قناعات الأفراد و الجماعات الذين يعيشون في كنفه من ناحية أخرى و هذا التوافق هو الذي يضفي على النظام صفة الشرعية و يبني ما نسميه بالحكم الرشيد.[1]

الشفافية:الشفافية لغة مأخوذة من الجذر "شفف"الذي يعني "الخفة" و رقة الحال أو الشيء القليل أو الشيء الذي يرى ما خلفه. أما اصطلاحا فإنها تعرف باعتبارها أسلوبا علمي لمكافحة الفساد.ولذا فقد تعددت تفسيراتها حيث أشير إلى أنها تعني آلية الكشف عن الفساد. بان يكون الإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط و التنفيذ. و هو ما يتطابق مع تفسير دور المواطن وأهميته في صنع السياسة العامة . وخنا تصبح الدولة ملزمة بالإعلان عن سياستها في إطار من الشفافية و التعاون مع المواطن .

[1]د.محمد فهيم درويش، **المرجع السابق**، ص 36.

وهناك من فسر الشفافية على أنها التمييز بوضوح بين القطاع الحكومي و بين باقي القطاعات ، و بموجبها تحدد الأدوار السياسية و الإدارية داخل الحكومة و أن يتم ذلك بوضوح و وفق آلية يطلع عليها الجمهور، من حيث تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة و كذلك توزيعها بين السلطات الثلاث. وهذا محاكاة للطروحات الفكرية لمونتسكيو الذي قال بفضل السلطات بغية تحقيق الشفافية من خلال التمييز بين القطاع الحكومي و بين القطاع الغير الحكومي .

المساءلة:من الحقائق التي ترسخت في سياق عملية التنمية في معظم المجتمعات الإنسانية،ضرورة وجود آليات لضبط أداء السلطة و العمل على تقويم المؤسسات ممثلة بالأشخاص القائمين عليها ، عندما تجري مساءلتهم من قبل هيئات مخواة رسميا بدلك . أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني أو الرأي العام و ذلك حين تجاوزهم الحقوق و لانحرافهم، مما سيقود إلى انحراف الحكومة عن مسارها الصحيح إذا ضعفت أشكال المحاسبة أو جرى الحد منها .و بذلك تتحول الوظيفة العامة إلى غير غايتها.[1]

وقد عرف البعض المساءلة بأنها واجب المسئولين،مهما كانت مناصبهم و بغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بواسطتها إلى الحكم، في وضع تقارير دورية عن عملهم و انجازاتهم و الصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم و تقديمها إلى المواطنين أصحاب الولاية و الحق في الاطلاع على كل ما يجري على الساحة الحكومية . ولم يغب ذلك عن بال المنظمات الدولية و على رأسها برنامج الأمم المتحدة الذي وضع دراسات و توجيهات بصدد إقامة الحكم الصالح ، وقد شددت هذه الدراسات على كون المساءلة"ضرورة ملحة" للإصلاح. وفق اطر و انساق توجب خضوع صناع القرار و أصحاب المناصب الإدارية و السياسية أمام مساءلة كل أفراد الشعب و المؤسسات المعنية وذلك ضمن صيغ متعددة

[1]د.محمد فهيم درويش، **المرجع السابق**، ص 37.

أ. **المساءلة التنفيذية**:نقصد بها ما يجري على ساحة السلطة التنفيذية التي تعمد، في كثير من الدول الراشدة إلى إقامة أجهزة حكومية توكل إليها مهمة المحاسبة "الذاتية"عبر سبل إدارية.

ب. **المساءلة التشريعية**:هي من اعرق آليات المساءلة في النظم الديمقراطية و تمثل جزءا كبيرا و مهما من عمل البرلمان ويتم خلالها مراقبة أعمال الحكومة، و تحتها تتم المساءلة و المعارضة لضمان استقامة سير العمل الرسمي ، ذلك لان للبرلمان السلطة الأهم لإقرار القوانين .

ج.**المساءلة القضائية**: وهي كسابقاتها من المساءلات تمثل ركنا أساسي من أركان ضبط عمل الجهاز الرسمي و شبه الرسمي و غير الشرعي .

إستراتيجية نشر الثقة: تقوم هذه على أساس بناء علاقة سليمة و واضحة و سلمية بين المواطن وبين المال العام . من خلال ثقة هذا المواطن بان ما تؤديه من التزامات و واجبات نحو الدولة يلاقي كل تقدير واحترام من قبل السلطة و بالتالي فإنها تقوم هي بدورها بأداء واجبها نحو هذا المواطن.[1]

المبحث الثاني :آليات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر.

[1]د.محمد فهيم درويش، **المرجع السابق**، ص 38.

مع تنامي وتيرة الإصلاحات في الجزائر تزايد اهتمام السلطة السياسية بموضوع الحكم الراشد بصورة واضحة و حاولت أن تعتمد ما جاء في دراسات البنك الدولي و مشاريعه حول الحكم الراشد ما يلي :

المطلب الأول:إبداء الرأي و المساءل/الاستقرار السياسي.

أولا: إبداء الرأي و المساءلة:تشير هذه الآلية إلى الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية من تعددية حزبية و حرية الإعلام ،حرية الاجتماع و التعبير عن الرأي وقدرة المواطنين على انتخاب البرلمان و مشاركة المرأة في الحياة العامة و درجة استقلالية[1]

ثانيا:الاستقرار السياسي: و انعدام العنف تنطوي هذه الآلية على آلية المشاركة في اتخاذ القرار ودور العامل الانتخابي في زيادة أو الحد من احتمال زعزعة الحكومة أو إزاحتها من الحكم، وذلك من خلال الوسائل غير الشرعية و الدكتاتورية مثل الأعمال الإرهابية الانقلابات.

المطلب الثاني:فعالية الحكومة/ نوعية الأطر التنظيمية.

أولا: **فعالية الحكومة**: تقتضي هذه الآلية التحسين في نوعية الخدمات العامة،ونوعية الخدمة المدنية و درجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية و نوعية وضع السياسات وتنفيذها و مدى مصداقية الحكومة و التزامها بتنفيذ تلك السياسات.

ثانيا: نوعية الأطر التنظيمية:تعتمد هذه الآلية على مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات وصياغة لوائح و قواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص و مدى استفادة القطاع الخاص من العام الحكومي وعمله في بيئة مناسبة و ملائمة ، كما يعتمد على قدرة القطاع الخاص في المشاركة في اتخاذ القرارات.

[1]ازروال يوسف ، **المرجع السابق** ص 104.

المطلب الثالث:سيادة القانون/مكافحة الفساد.

أولا : سيادة و حكم القانون: تعتمد هذه الآلية على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها، و احترام حقوق الإنسان،وعدم التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها وكذلك مدى احترام تطبيق القانون وتجسيده من طرف المسئولين.

ثانيا : مكافحة الفساد: و يقتضي ذلك وجود تشريعات و قوانين تعمل على ردع و معاقبة كل من مرتكبي جرائم الفساد و السطو على المال العام ،فضلا عن دور المجتمع المدني و قطاع الإعلام في الكشف عن مواطن الفساد و توعية المجتمع ضد مخاطر هذه الآفة.[1]

المبحث الثالث: آليات إصلاح الفساد.

[1]ازروال يوسف ، **المرجع السابق** ص 105.

المطلب الأول: الآليات الدولية و الإقليمية.

تعد الجهود الإقليمية والاتفاقيات الثنائية لمكافحة الفساد، التي أبرمت بين الدول الأوربية ودول الأمريكيتين هي القاعدة التي بنيت عليها الجهود الدولية لمواجهة الفساد ، التي قامت بها الأمم المتحدة و البنك الدولي و منظمة الشفافية الدولية . وفي هذا السياق بدأت جهود الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بإدراج الموضوع في أجندة المؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة و معالجة المذنبين، ابتداء من المؤتمر السابع الذي عقد في ميلانو عام **1985** ومع ذلك تنظيم العديد من حلقات النقاش و المؤتمرات و المحاضرات في معاهد الأمم المتحدة الإقليمية لمنع الجريمة و العدالة الجنائية.

أسفرت تلك الجهود إلى تبني مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المدنين الذي عقد في هافانا عام 1990 قرارا يدعو إلى مكافحة الفساد الحكومي و قد تضمن القرار ما يلي:[1]

الطلب من أول الأعضاء إنشاء آليات إدارية لمنع الممارسات الفاسدة و إساءة استعمال السلطة منها:

- ✓ إعطاء الأولوية العليا لمحاربة الفساد.
- ✓ زيادة وعي الجماهير.
- ✓ مساءلة الموظفين.
- ✓ تحسين النظم المصرفية.
- ✓ مراجعة القوانين.

[1] د.محمد الأمين البشرى ،**المرجع السابق** ،ص 127.

كما طلب القرارمن الأمين العام للأمم المتحدة القيام بتوفير موارد في الميزانية للدعم الفني اللازم لمكافحة الفساد، كلف المؤتمر المذكور منع الجريمة و مكافحتها و متابعة مسالة الفساد و أن تقدم نتائج جهودها للمؤتمر التاسع للأمم المتحدة لمنع الجريمة و معاملة المذنبين . و بالفعل تابعت لجنة منع الجريمة مسالة الفساد عبر مؤتمرات الأمم المتحدة التاسع القاهرة **1955** و العاشر في فينا **2000**.

كما أن الأمم المتحدة ساهمت بمستوياتها الإدارية المختلفة بنشاطات مكثفة لمكافحة الفساد وربما كان قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة عام 1975 هو أول شجب عالمي للفساد بكافة إشكاله.[1]

جهود البنك الدولي في مكافحة الفساد:

يعد البنك الدولي من أكثرالأطراف الدولية اهتماما بمكافحة الفساد ، لكونه من اكبر الجهات الراعية لبرنامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي ، وقد أعلن البنك الدولي حملة ضد ما أطلق عليه(سرطان الفساد) و بادر بوضع إستراتيجية جديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد وتتضمن تلك الإستراتيجية**4** محاور هي:

1.منع كافة أشكال الاحتيال و الفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية.

2. اختيار و تصميم المشاريع.

3. تقديم العون و الدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد

[1] عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ،**المرجع السابق** ، ص255.

كم قام صندوق النقد الدولي بوضع ضوابط تتعلق بتقديم القروض و المساعدات ، و أكد الصندوق على وقف مساعداته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة بتجاوز مشاكلها الاقتصادية، وحدد الصندوق حالات الفساد بالاتي:

. الممارسة المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها.

. تورط الموظفين الرسمين في عمليات تحايل جمركية أو ضريبة.

. إساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين.

. استغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف.

المطلب الثاني:الجهود العربية لمكافحةالفساد.

تعهدت الدول العربية ممثلة في مجلس الوزراء الداخلية العرب و أجهزته الإدارية و العلمية بمواجهة ظاهرة الجريمة المنظمة و الفساد وفق مناهج مدروسة، أدرجت في أجندة مجلس الوزراء الداخلية العرب و مجلس وزراء العدل العرب . وكانت النتيجة أن أسهمت الدول العربية في الجهود الدولية بشكل جماعي و أهداف متفق عليها بما انعكس على تبني المجتمع الدولي في الاتفاقيات الخاصة لمكافحة الفساد الكثير من الطروحات العربية.[1]

[1]بقدي كريمة ،**المرجع السابق** ،ص ص 153 -154.

وقد سارعت الدول العربية في الاستفادة من التجارب الدولية في اتخاذ التدابير الوقائية و سن التشريعات و إجراء البحوث و الدراسات لمعرفة إبعاد هذه الظاهرة و متابعة مستجداتها وقد تكللت تلك الجهود بنجاحات أهمها:[1]

على المستوى الدولي:

1.المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة لمنع الجريمة و العدالة الجنائية، و خاصة تلك المؤتمرات التي عالجت مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و مكافحة الفساد.

2. الإسهام في إعداد و تطوير المعايير الدولية الخاصة بمكافحة الفساد في أجهزة الشرطة.

3. المساهمة في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، و المبادرة بالتوقيع عليها و المصادقة عليها وطنيا.

4. المساهمة في إعداد مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين الحكوميين.

على المستوى العربي:

قامت الدول العربي مجتمع في مجلس وزراء الداخلية العرب بتعزيز الاتفاقيات العربية و التشريعات الوطنية الخاصة بمواجهة الفساد ، كما نفذت العديد من الأنشطة العلمية الرامية إلى التعريف بأخطار هذه الظواهر الإجرامية ومن أهم تلك الجهود ما يلي:

[1]د.محمد الأمين البشرى ،**المرجع السابق** ،**ص** 130 .

1.إعداد اتفاقية عربية لمكافحة الفساد ضمن سياق التشريعات الوطنية و بموجب هذه الاتفاقية التزمت الدول العربية باتخاذ تدابير تشريعية لتجريم الأفعال المتصلة بالفساد التي لم تكن مشمولة في قوانين العقوبات الوطنية و هي:[1]

1. أفعال الرشوة، أفعال الاختلاس و الاستيلاء بغير حق، أفعال الأضرار بالأموال العامة، الإخلال بواجبات الوظيفة، غسيل الأموال و إعاقة سير العدالة.

2. وضع قانون عربي نموذجي لمكافحة الفساد يساعد الدول العربية على تطوير تشريعاتها الوطنية ومن أهم ما جاء به هذا القانون الاسترشادي.

3. تحديد الأفعال التي تكون جريمة الفساد ، مركزا في ذلك على الأفعال ذات الصلة بالفساد الإداري و المالي مثل الرشوة و الاختلاس والإضرار بالأموال العامة مع التوسع في مفهوم الأفعال التي تكون جرائم الفساد من منطلق الآثار السيئة التي تسببها تلك الجرائم على المجتمع بأسره

4. الحرص على تشديد العقوبات على مرتكبي جرائم الفساد بما يتلاءم مع خطورة الجريمة و ضررها على المجتمع.

5. إعداد قانون عربي نموذجي استرشادي لمكافحة غسل الأموال ، ساعد كثيرا على استحداث تشريعات وطنية لمكافحة غسل الأموال في بعض الدول العربية.

6. إعداد المدونة العربية لقواعد السلوك الموظفين الحكوميين و الشروع في بلورتها على المستويات الوطنية يكفل منع الفساد و حماية المجتمع من أضراره.

[1] د.محمد الأمين البشرى ،**المرجع السابق** ،ص 134.

*ومن أهم الأنشطة العلمية التي نفذتها الدول العربية في هذا السياق:[1]

أ. مؤتمر الشفافية و المساءلة و مكافحة الفساد الذي عقد في بيروت في 23اكتوبر 2003

ب. المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد الذي نظمته جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض خلال الفترة من 8.6 أكتوبر 2003فقد تضمن التوصيات التالية:

1. الدعوة إلى بذل مزيد من الاهتمام بالتربية الدينية لبناء الفرد الصالح القادر على السهام بدور ايجابي في الوقاية من الفساد.

2. الدعوة إلى مزيد من ترسيخ مبادئ العقيدة الإسلامية في مكافحة الفساد و تطبيق أحكام المساءلة المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية و تضمينها في النظم و القوانين.

كما تجلى الاهتمام المتنامي بظاهرة الفساد في الدول العربية خلال العقد الأخير في إنشاء جمعيات ومنظمات وطنية تعني بالشفافية ومكافحة الفساد،وفيإنشاء منظمتين على المستوى العربي/ الإقليمية هما"**المنظمة العربية لمكافحة الفساد**"و " **منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد**"و كذلك في عقد العديد من المؤتمرات و الندوات و صدور العديد من المقالات و التحقيقات الصحفية و الكتب حول هذا الموضوع، وقد واكب هذا اهتمام من قبل منظمة الشفافية العالمية بأوضاع الفساد في الدول العربية، حيث تضمن16 دولة عربية في مؤشر مدركات الفساد الذي يصدر عن المنظمة، كما تم تحليل أوضاع الفساد من خلال تقارير قطرية عن ثماني دول عربية خلال السنوات السبع الأخيرة في التقرير الدولي عن الفساد الذي يصدر كذلك عن المنظمة وقد ساهم في تحريك الاهتمام بموضوع مكافحة الفساد المؤتمر الدولي الذي

[1] محمد حليم لمام ،**المرجع السابق** ، ص 143.

عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية بعنوان"النزاهة و الشفافية و المساءلة منظور استراتيجي مؤسسي"عام 1999،الذي شارك فيه البنك الدولي و منظمة الشفافية العالمية والأمم المتحدة و عدد من المنظمات الدولية و الإقليمية المعنية بمكافحة الفساد.[1]

المطلب الثالث:استراتجيات الجزائر لمكافحة الفساد.

تعاني الجزائر كباقي الدول من ظاهرة الفساد،فسعت إلى الحد منها والتخفيف من حدتها، وذلك عن طريق انتهاجها لمجموعة من الآليات و السياسات الحكومية و الغير حكومية للقضاء على الفساد و مختلف أشكاله.

فبالنسبة للسياسات الحكومية تضمنت إنشاء هيئات حكومية للرقابة بحيث تعتبر من الوسائل المهمة للحد من الفساد،فقد تم إحداث مجلس المحاسبة(C.C) و المرصد الوطني للرقابة على الرشوة و الوقاية منها

L'observationnational de surveillance et de prévention de la Ombudsman.corrption و إنشاء هيئة وسيط الجمهوريةمجلس المحاسبة:هو أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد أنشئ بموجب المادة **190**من دستور **1976** وظهر إلى الوجود ميدانيا عام **1980** حيث تم منحه صلاحيات متعددة.

مع مجيء "**اليامين زروال** " استعاد المجلس بعض الصلاحيات بعد الإصلاحات التي أحدثها الرئيس عام 1995 و أصبح المجلس يراقب من جديد كل الأموال العمومية مهما كان الوضع القانوني لمسيري تلك

[1] بقدي كريمة ،**المرجع السابق** ،ص ص 190-191.

الأموال أو مستفسديها و تمكن المجلس أيضا إصدار تقريرين تضمنا لنشاطه الأول عام **1996** و الثاني عام **1999**.[1]

ومن مهامه العمل على رقابة حسن استعمال الموارد و الأموال و تقييم نوعية تسيرها و مراقبة الانضباط في تسيير المالية و الميزانية و يراجع حسابات المحاسبين العموميين و يقدر مدى مسؤولية المحاسب العمومي الشخصية و المالية في حالات السرقة أو ضياع الأموال.

المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها:هي ثاني هيئة وضعت لمحاربة الفساد حيث تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة و معاقبة ممارسيها و إضفاء الشفافية تم استحداثه أثناء الحملة الإعلامية التي أعلنها الرئيس اليامين زروال على الرشوة و مختلف أشكال الفساد ،بموجب مرسوم رئاسي في **1996/7/9** تحت رقم **23326** لكنه لم يصبح عمليا إلا بداية **1997**.[2]

أما بالنسبة للسياسات الغير الحكومية التي تقوم بها المنظمات و المؤسسات و الهيئات التي تقع خارج الإطار الرسمي للدولة المستقلة عن هذا الإطار و القادرة على تأدية دور الحكومة و الشعب، وهيما نعبر عنها بالمجتمع المدني الذي يبرز دوره في مجال الحد من ظاهرة الفساد السياسي من خلال العناصر التالية والمتمثلة في: الأحزاب السياسية، الجمعيات الغير السياسية ،دور وسائل الإعلام.

دور الأحزاب السياسية:تعتبر أحد عناصر المجتمع المدني و جزءا من مكوناته، على الرغم من أهدافها السياسية في الوصول إلى السلطة، و تكون بذلك مجالا موازيا للدولة و لكنه منفصل عنها يتحد المواطنون فيها تبعا لمصالحهم و رغباتهم الخاصة.

ساهمت الأحزاب السياسية في تحسين الرأي العام الوطني و توعية المواطن بشأن أساليب و آثار الفساد داخل المجتمع ، و طالبت كم من مرة تدخل السلطات بشكل جدي لوضع حد للمفسدين و جماعات

[1] عبد الحليم لمام ، **المرجع السابق** ،ص147.
[2] هارون خالد **"اقتصاد في الجزائر"**،مجلة البيان : العدد322، الجزائر :مؤسسة البيان للطباعة و النشر، أكتوبر 2001،ص202.

المصالح التي تحتكر الاقتصاد الوطني ،من خلال تطبيق القانون بصرامة ، وتفكيك شبكات الفساد والإجرام التي تطورت بشكل ملحوظ و أصبح يهدد الدولة نفسها.إلاأن بعض الأحزاب تبقى مساهمتها ضعيفة.[1]

الجمعيات غير السياسية:تعتبر سياسات الجمعيات غير السياسية من بين السياسات غير الحكومية التي اهتمت بمسالة الفساد السياسي و تبلور ذلك الاهتمام من خلال تأسيس جمعيتين اهتمتا بمواجهة ظاهرة الرشوة،إذ تم تأسيس أول جمعية ضد الرشوة في فيفري 1997 من طرف بعض المواطنين و المحامين والصحفيين و ممثلين لمهن حرة من غرب البلاد ، وأخذت على عاتقها مهمة إعلام و تحسيس المواطنين وحماية المجتمع من الظواهر المرضية و المساهمة في تقديم آراء و اقتراحات للمشرع بقصد تكييف التشريع القانوني مع واقع الظاهرة و تقديم تقرير أخلاقي سنوي للرأي العام حول مكافحة الرشوة.

غير أن هذه الجمعية لم تحصل على الإمداد بعد أن رفضت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الترخيص لها بالعمل و النشاط في الميدان.[2]

[1] محمد حليم لمام، **المرجع السابق**، ص115.
[2] الجيلالي حجاج ،**مكافحة الرشوة رهانات و أفاق**، الجزائر:الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة و مؤسسة فريد ريش ابرق،2005ص300.

الخاتمة العامة

الخاتمة

إن مكافحة الفساد شرط ضروري لسلامة و فعالية الأنشطة الاقتصادية. كما انه شرط أساسي لترسيخ المنافسة العادلة و خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك فانه يتعين على الدول النامية والجزائر على وجه الخصوص بذل جهود إضافية لتوفير متطلبات مواجهة الفساد المتمثلة في وجود دولة توفر الخدمات بمزيد من الفعالية و الكفاءة و الأمانة في استخدام الموارد العامة و حماية حقوق الملكية ومن خلال ما تقدم بطرحه سابقا يتأكد لنا أن تفشي هذه الظاهرة من شانه أن يعطل كل برامج التنمية التي تعمل الحكومات على وضعها، بالنسبة للجزائر تعد مسالة مكافحة الفساد أولوية في الوقت الحالي المتميز بوضع برنامج كبير لدعم النمو الاقتصادي الذي خصصت له الدولة مبلغ يتجاوز ستون مليار دولار للفترة ألفين و خمسة ألفين و تسعة تتجه اغلبها لتهيئة البنية التحتية و انجاز مشاريع هامة في قطاع الأشغال العمومية و بناء السكن الأمر الذي يستدعي مزيدا من الحرص على أن تتم الصفقات عمومية في في ظل الشفافية التامة ووجود أجهزة هامة لمراقبة تنفيذ المشاريع ومحاربة كل أشكال الفساد، من خلال وضع لإستراتيجية طويلة المدى يشارك فيها الجميع من حكومة و إدارات عمومية ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام. و المجتمع المدعي كل على مستواه لان مسالة الفساد مسالة معقدة و مكافحتها تتم وفق لجهود جماعية و ليست فردية.

إن النجاح في التجسيد هذه المشاريع و التحكم في مضار الفساد من شأنه أن يحسن نظرة المجتمع الدولي لمناخ الأعمال في الجزائر ويسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية و تشجيع القطاع الخاص الوطني على القيام باستثمارات منتجة الأمر الذي يسمح بتحقيق تنمية حقيقية مستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

القران الكريم:

1. سورة الروم الأية40.

2.سورة الشعراء الآية152.

3.سورة البقرة الآية11

4.سورة البقرة الآية 35.

5.سورةالأعراف الآية113

6. سورة غافرالآية39

7. سورة غافر الآية64.

الكتب:

1. ابن خلدون عبد الرحمان محمد،مقدمة ابن خلدون اختيار النصوص،دمشق:مطبعة وزارة الثقافة،2001،

2. الألوسي محمد،روح المعاني كتب التفاسير،بيروت:دار الفكر،المجلد1994.

3.الجنحانيالحبيب،المجتمع المدني و التحول الديمقراطيفي الوطن العربي،الأردن:دار جرير للنشر و التوزيع،ط1،جوان2006..

4. الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة(دراسة معاصرةإستراتيجيةإدارة السلطة)،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،ط2004،1.

5. الخطاب سمير، التنشئة السياسية و القيم ، القاهرة:ابتراك للطباعة و النشر و التوزيع ط1 ،2004.

6. أكرمان سوزان روز،الفساد و الحكم(الأسباب و العواقب و الإصلاح)، ترجمة فؤاد السروجي،الأردن:الأهلية للنشر و التوزيع،ط 1 ،2003.

7. بقدي كريمة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بعنوان الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا ،تلمسان:2012/2011.

8.بوساق محمد المدني،التعريف بالفساد و صوره من الوجهة الشرعية،الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2014.

9.تاتريفيتو،الفساد و الأنشطة الحكومية و الأسواق و مجلة التمويل و التنمية،ديسمبر1995.

10. داود عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ،الفساد و الإصلاح،دمشق:اتحاد الكتاب العرب للنشر،2003.

11. جمعة سلوى الشعراوي وآخرون ،إدارة شؤون الدولة والمجتمع ،القاهرة : مركز دراسات واستشارات 2010.

12. حجاج الجيلالي ،مكافحة الرشوة رهانات وآفاق ،الجزائر : الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة ومؤسسة فريد ريش الأبرق 2005.

13.خالد هارون ،الاقتصاد في الجزائر ،مجلة البيان ، العدد 322 ، الجزائر : مؤسسة البيان للطباعة والنشر ، أكتوبر 2001.

شلبي محمد،المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم و المناهج و الاقترابات و الأدوات،الجزائر:دار هومة للنشر،ط1 ، 2004.

14. عبد الفضيل محمود،الفساد و تداعياته في الوطن العربي،القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية1994.

15. علوي أمين عواد المشاغبة المعتصم بالله داود،الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد،الأردن:دار مكتبة حامد للنشر و التوزيع،2012.

16.علي خالد حنفي ، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا ،مجلة السياسة الدولية القاهرة : مؤسسة الأهرام ،العدد 153 ، جويلية 2003.

17. عبد النور سهيل إدريسجبور،المنهل قاموس عربي . فرنسي،بيروت:دار الآداب والعلم،ط1979،5.

18. قاسم بيضور نادية،الفساد ابرز الجرائم (الآثار وسبل المعالجة)،لبنان،منشورات الجلي الحقوقية للنشر2013.

19. كريم حسن،الحكم الصالح في البلاد العربية،لبنان:2004.

20. لمام محمد حليم،ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر(الآثار الأسباب الإصلاح)،لبنان:مركز الدراسات الوحدة العربية ،ط1 ، 2011.

المقالات:

1. الربيعي صاحب الفساد السياسي يوم الأحد 12 أكتوبر 2014

2. الرعود عبد اللطيف ، الحوار المتمدن العدد:2434 يوم 14 أكتوبر 2008.

الفهرس

الفهرس

الدعاء

التشكرات

الإهداء

مقدمة.....**أ-ج**

الفصل الأول:تحديدالإطارالمفاهيمي للفساد السياسي.....06

المبحثالأول:تحديد المضامين المتعددة للفسادالسياسي.....06

المطلبالأول:مفهوم الفساد.....**06-09**

المطلبالثاني:مفهوم الفساد السياسي.....09-15

المبحث الثاني: صور الفساد السياسي.....15-18

المطلب الأول: فساد القمة.....18

المطلب الثاني:الفساد المؤسسي.....19

المطلب الثالث:الفساد الحزبي والانتخابي.....19-20

المبحثالثالث:أسباب الفساد السياسي.....21

المطلب الأول:الأسباب التاريخية ،السياسية.....21-23

المطلبالثاني:الأسبابالاقتصادية.....23-26

المطلبالثالث:الأسبابالاجتماعية.....26-28

المبحثالرابع:الإقترابات النظرية المفسرة للفساد السياسي.....29

المطلبالأول:اقتراب النخبة.....**29-31**

المطلبالثاني:الاقتراب القانوني.....32-33

الفصل الثاني: الفساد السياسي (نطاقه، علاقاته، نتائجه).....34

المبحث الأول: نطاق الفساد السياسي.....34

المطلب الأول:الفساد السياسي في ظل العهد الأحادي.....34-39

المطلبالثاني:الفساد السياسي في المرحلة الانتقالية.....39-41

المطلب الثالث:الفساد السياسي (1995/1999)،إبان حكم بوتفليقة.....42-44

المبحث الثاني: علاقات الفساد السياسي بالجريمة المنظمة و الاستقرار السياسي و أهم النتائج.....45

المطلب الأول: علاقته بالجريمة المنظمة.....45-47

المطلب الثاني: علاقته بالاستقرار السياسي.....48

المطلب الثالث:أهم النتائج.....49

المبحث الثالث: نتائج الفساد السياسي.....53

المطلب الأول: على النواحي السياسية.....53-56

المطلب الثاني: على النواحي الاجتماعية.....56-57

المطلب الثالث: على النواحي الاقتصادية.....57

الفصلالثالث:الحكم الراشد كآليةإصلاح في الجزائر.....58

المبحث الأول: الإطار النظري للحكم الراشد.....58

الفهرس

المطلبالأول:أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد.....58-63

المطلبالثاني:مفهوم الحكم الراشد.....63-67

المطلبالثالث:أساسيات بناء الحكم الراشد.....67-71

المبحثالثاني:واقع الحكم الراشد في الجزائر.....72

المطلبالأول:إبداء الرأي و المساءلة/الاستقرار السياسي.....**72**

المطلبالثاني:فعالية الحكومة/نوعية الأطر التنظيمية.....72-73

المطلبالثالث:سيادة و حكم القانون/مكافحة الفساد.....73

المبحثالثالث:آلياتإصلاح الفساد السياسي.....74

المطلبالأول:الآليات الدولية و الإقليمية.....74-76

المطلبالثاني:الآليات العربية.....76-80

المطلبالثالث:آليات الجزائر في مكافحة الفساد.....**80-82**

الخاتمة.....**83**

قائمة المصادر و المراجع.

الفهرس.

الملخص

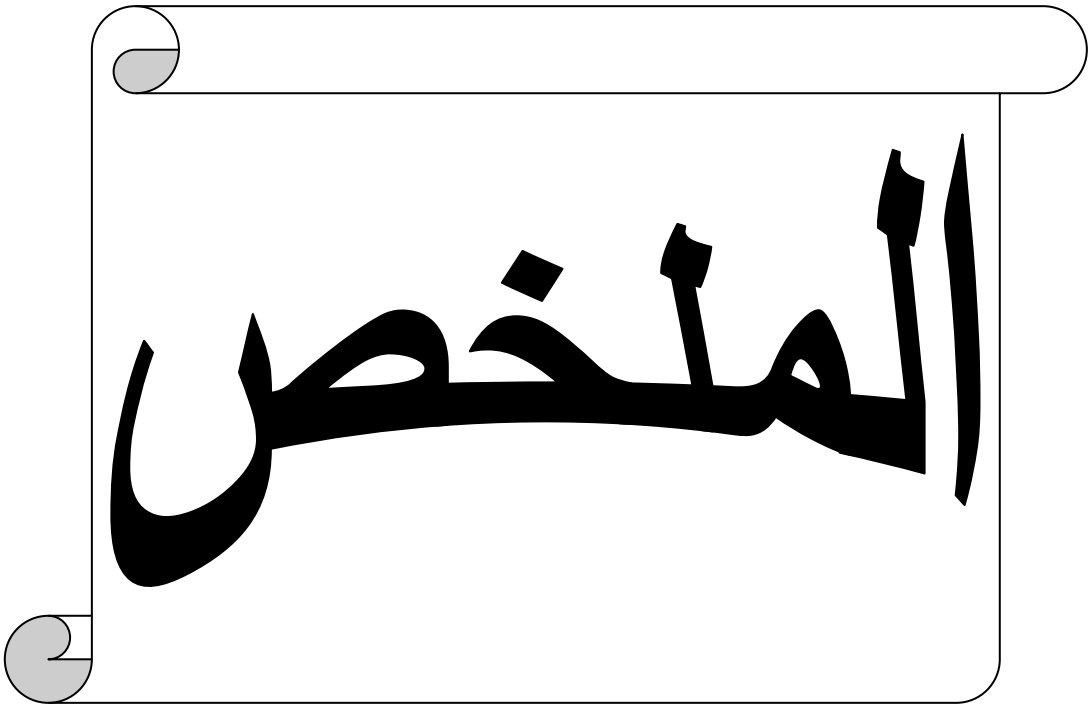
المنخص

الملخص:

إن ظاهرة الفساد السياسي تعتبر من بين الظواهر المهددة لأمن و استقرار المجتمعات ،مما لها من نتائج سلبية في جميع المجالات الحياتية سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية بسبب زيادة تفاقمها و انتشارها بالرغم من الجهود المبذولة من قبل دول العالم لمكافحة الفساد السياسي،إلا أنها تبقى قليلة مقارنة بالمخاطر التي تحدثها الظاهرة.

و الجزائر من بين الدول التي تشهد الفساد السياسي، ومازالت تسعى جاهدة في البحث عن حلول للتقليل من حدتها و تحقيق الاستقرار السياسي داخل البلد و خارجه.

Résumé:

Le phénomène de la corruption politique sont parmi les phénomènes de sécurité en voie de disparition et la stabilité des sociétés, qui ont des résultats négatifs dans tous les domaines de la vie, qu'elle soit économique, sociale ou politique en raison de l'aggravation accrue et la propagation malgré les efforts déployés par les pays du monde pour lutter contre la corruption politique, il reste faible par rapport aux risques causés par le phénomène.

Et l'Algérie sont parmi les pays qui connaissent la corruption politique, et est toujours efforce dans la recherche de solutions pour réduire la sévérité et la stabilité politique dans le pays et à l'étranger.

Abstract:

The phenomenon of political corruption are among the endangered security phenomena and stability of societies, which have negative results in all fields of life, whether economic, social or political because of the increased aggravation and spread despite the efforts made by the countries of the world to combat political corruption, it remains small compared to the risks caused by the phenomenon.

And Algeria are among the countries experiencing political corruption, and is still striving in the search for solutions to reduce the severity and political stability within the country and abroad.